

٤١٥
ش . ف

شرح الحدود النحوية ، تأليف عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي سنة ٩٧٢هـ . خط القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .
٦٨ ق ١٥ س ٢٠٫٥×١٥سم

٢١٠ نسخة جيدة : المتن بالحمرة ، خطها نسخ معتاد
الظاهرية : النحو ٢٨٨

١- النحو ، اللغة العربية ٩ أ- الفاكهي ، عبد الله بن أحمد سنة ٩٧٢هـ ب- تاريخ النسخ ج- شرح الفاكهي للحدود النحوية .

شرح الحدود النحويه للفاكهي رحمه الله تعالى

أكرموا العلم وصونوا أهله
من جهول ما دعى تبجيله
إنما يعرف قدر العلم من
سهرت عيناه في تحصيله

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من من بالفضل على من يشاء من عباده و بلغ بخدمة العلم
الشريف غاية مراده ونصلي ونسلم على من ارسل للعالمين هدى ورحمة
وخص بجوامع الكلم وشرح صدره وملأ حكمة فكان لا ينطق عن
الهوى فيما يصدر عنه من قول وكلمة صلى الله عليه وسلم ما قالب بالنفس
ضمير واعرب عنه افهم وعلى آله الغر الكرام واصحابه مصابيح
الظلام اما بعد فقد كنت الفت حدوداً في النحو جمعتها من
كتبه ثم سنح لي من اضع لها شرحاً ممتزجاً بكلمها قاينا سبها
في الاختصار والاتقان كافلاً بحل معانيها وتوضح معانيها فوضعت
هذه العجالة ملتقطة من منثار قم سائلاً من الله العليم الحكيم الوهاب
ان يهديني طريق الصدق والصواب فانه لجدير بالاجابة والمعول
عليه في طلب الاصابة فاقول مقتديا باسلوب الكتاب العزيز وعاملاً
بمقتضى الحديثين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الجار مع مجروره متعلق
بمحذوف للعلم به يقدر مقدماً مؤخراً للاهتمام او للاختصاص مناسباً
لما جعلنا التسمية مبداً له كما افاده الزمخشري اذ كل جار ومجرور

ليس

ليس بزايد ولا مما يستثنى به لا بد ان يتعلق بالفعل وما يشبهه
او ما اول بما اشبهه او ما يشير الى معناه والله علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولا خلاف انه اعرف المعارف
وان كان علماً وهو اسم لم يسم به احد قط الا الله لمزيد الاعتناء
به تكرر في القران العظيم الفي مرة وخمسماية وستين مرة و
الرحمن الرحيم وصفان بنيا للمبالغة من رحم بعد نقله الى فعل
بضم العين وقدم الرحمن لانه ابلغ اذ الزيادة في البناء تدل على

زيادة المعنى كما في قطع وقطلع ومن ثم اطلق جماعة الرحمن
على مفيض جلايل النعم والرحيم على مفيض دقايقها الحمد لغة
الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم سواء
تعلق بنعمة ام لا والشكر فعل ينبئ بتعظيم المنعم بسبب كونه منعماً
على الشاكر او غيره سواء كان باللسان او بالجنان ام بالاركان
فالحمد اعم متعلقاً واخص مورداً والشكر بالعكس والمراد
بالجميل ما يليق بالشخص ويحسن منه فهو متناول للفضايل
والفواضل وجملة الحمد لله اخبارية لفظاً انشائية معناً والمراد

بها ايجاد الحمد لا الاخبار بانه سيوجد وهو ابلغ مبلغ الحمد لدلالتها

على الاختصاص كل لله سبحانه الذي اعطى من رفع قدره اي محله بالعلم الشرعي

وما هو آلة له اي بسبب معرفته مكانا عليا اي محلا مرتفعا

قال الله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم

درجات ورفعتها تدل على الفضل اذ المراد كثرة الثواب

وبها ترفع الدرجات وشرفه اي عظمه باللغة العربية اي لمعرفتها

فكان لسبب معرفتها افصح الكلام اي الكلام الفصيح من

اضافة الصفة الى الموصوف وهو الخالص من ضعف التاليف

وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها كفوا ووليا لها واشهد

اي اعلم واتحقق ان لا اله اي معبود بحق الا الله الواجب الوجود

وحده لا شريك له في ملكه وصفاته شهادة مفعول مطلق موكد

تلبس قائلها اي الناطق بها من الشرف بيان لقولنا حلما

قدم دعاء للسجع واشهد اي اعلم واتحقق ان سيدنا اي افضلنا

اي البشر من ساد قومه يسود فهو اسود واصله سيود وفيه

اعلال معروف محمدا عطف بيان او بدل وهو علم منقول

من اسم

من اسم المفعول المضعف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة سمي

به نبينا بالهام لذلك فهو ابلغ من محمود واستعمال السيد في غير الله

تعالى شايع كثير يشهد له الكتاب والسنة فمن الكتاب قوله تعالى

وسيدا وحصورا والفيا سيدها لدى الباب ومن السنة قوله

عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر وقوموا لسيدكم

وحكي عن الامام مالك الكراهة وفي اذكار النووي عن ابن النحاس

جواز اطلاقه على غير الله الا ان يعرف بال ثم قال اظهر جوازه معها

عبده ورسوله خبران والمشهور في تعريف الرسول انه انسان اوحي

اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه بشرع ولم يومر

بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس الذي خصه الله بجوامع الكلم اي

بالكلمات المحتوية على فوايد جليلة بالفاظ يسيرة من غير اطناب

ولا تطويل واتخذه اي صيره صفيا اي حبيبا وجملة

صلى الله عليه وسلم جملة دعائية اي اللهم صل وسلم عليه والصلاة

من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومنا دعاء وتضرع وخص

الانبياء عليهم الصلاة والسلام من بين البشر بالافراد بلفظ

الصلاة تعظيماً لم والتسليم التحية بالسلام ومعناها الاخبار
بالسلامة من كل مكروه والجمع بينهما مستحب وافراد احدهما عن
الاخر مكروه وعلى اله فسره سيبويه بالقوم الذين يؤول امرهم الى
المضاف اليه وهذا في انه اسم جمع وقيل اصله اهل بدليل
تصغيره على اهيل خص استعماله في الاشراف واهل الخطر ومذهب
الشافعي ان الشرع خص باسم ال النبي مؤمني بني هاشم و
المطلب ابن عبد مناف من بني اهله كلهم او من يرجع اليه بقرابة
او نحوها للدليل المبين في محله واضافته الى الضمير جايزة على
الصحيح وليست من لحن العامة واصحابه جمع صحب وهو اسم
جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله
عليه وسلم ومات كذلك وعطف الاصحاب على الال الشامل لبعضهم
لتشمل الصلاة باقيهم وذريته كاولاد الحسن والحسين بكرة
اي اول النهار وهو من الفجر على الصحيح وعشياً اي اخر النهار
وهو غروب الشمس وبعد هو من الظروف المبنية على الضم المنقطعة
عن الاضافة والعامل فيه اما المحذوف لنيابتها عن الفعل و

منه نص صح

حذفت

وحذفت لكثرة الاستعمال واستغني عنها بدخول الفا في الجواب
والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد وما ذكر معه فقد سالني من لا
يسعني مخالفته من هو في الجلالة سيدي ومحدي فرع الشجرة الطيبة
الاصل والفاضلة الكبرى وناهيك بها من فضل سلالة العلماء
الاماثل والاكابر الافاضل ان اجمع له من كتب النحاة الحدود والتعاريف
عندهم المستعملة على السنتهم في علم النحو وهو ما يسمي وحدود
ما ضم اليه مما يذكر فيه تبعاً وهو من غيره كالمصغر والوقف و
الاماله فاجبته بعد الاستخارة الى سواله راجياً من الله الثواب
وشرعت فيه حالة كوني مقتصراً فيه على ذكر الحد وقد اذكر
ما يترتب عليه ذلك او يشعر به اذا علمت ذلك فاقول
حالة ذكري مستمداً من الله اي طالباً منه التوفيق وهو خلق
قدرة الطاعة في العبد وبها يرتكب المامورات ويجتنب
المنهيات ويفوز بسعادة الدارين وعكسه الخذلان
اعلم فعل امر ماخوذ من تعلم يقتضي مفعولين سد مسدها
هنا ان مع اسمها وخبرها ان الحد والمعرف بكسر الراء

المشدّده في عرف النحاة والفقهاء والاصوليين لا مطلقًا اسمان
لمسمى واحد اي لمعنى واحد وهو اي المسمى الواحد ما يميز الشيء عن
جميع ماعداه كالحيوان الناطق فانه يميز الانسان عن جميع ماعداه
مما يشاركه من مطلق الحيوان ولا يكون كذلك اي ولا يميز الشيء
عن ماعداه الا ماكان جامعًا لافراد المحدود فلا يخرج عنه شيء
منها مانعًا من دخول غيرها فيه وضرج بعرف النحاة وما بعده
عرف المنطقيين فانّما المعرف بالمعنى المذكور عندهم اعم من الحدّ
لشموله له ولغيره فهو عندهم اربعة اقسام حد تام وهو ما تركب
من الفصل والجنس القريبين وناقص وهو ما تركب من الفصل
القريب وحده او منه ومن الجنس البعيد ورسم تام وهو ما تركب
من الخاصة والجنس القريب وناقص وهو ما تركب من الخاصة
وحدها او منها ومن الجنس البعيد اذا عرفت ذلك فنبه بتعريف
النحو وهو لغة يطلق على احد معان بمعنى القصد وبمعنى البيان
وبمعنا الجانب وبمعنى المقدار وبمعنى المثل وبمعنى النوع وبمعنى
البعض وبمعنى الطريق نحو الف من رقيب وتجمع بعضها قول

بمعنى

بعض الفضلا نحونا نحو دارك يا حبيبي لقينا وجدناهم مريضا
نحو كلب تمنّ منك نحو من شريب والظاهر انه اصطلاحًا منقول
من النحو بمعنى القصد واطلاقه عليه من باب اطلاق اسم المصدر على
اسم المفعول فالنحو اذن بمعنى المنحو اي المقصود وخص به هذا
العلم وان كان كل علم منحوًا كالاختصاص على الاحكام الشرعية
بالفقه وسبب لتسميته بذلك قول سيدنا علي رضي الله عنه
انح هذا النحو المخاطب هو ابو الاسود الدولي فسمى بذلك تبركًا
وتيمنًا بلفظ الواضع له علم اصطلاحًا باصول اي بقواعد
كليه منطبقة على جزئياتها فمنها كلما اشتمل على علم الفاعليّة
فهو مرفوع وكلما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب وكلما اشتمل
على علم المضاف اليه فهو مجرور وكلما شابه الحرف شبهًا قويًّا بدنيه
منه فهو مبني يعرف بها اي بسببها احوال الكلم اي الكلمات
العربية والاحوال ما يعرض للمتكلم بالتركيب من الكيفية والتقديم
والتاخير اعرابًا وبناءً اي من حيث الاعراب والبناء فخرج عن
الحد ما يعرف منه احوال الكلم بالنسبة الى المطابقة لمقتضى الحال

وعد مها وما يعرف منه احوالها بالنسبة الى كونها موزونة بالوزان
خاصة وانما قيل علم باصول ولم يقل علم باحوال ليدخل العلم
بما هو كالمقدمات له كالكلمة والكلام والعراب والبنا وانواعها
واقسام المعارف والنكرات فان هذه الامور اصول تتعرف بها
الاحوال وليست علماً باحوال انفسها واعلم ان هذا الحد جار
على عرف الناس الان من جعل علم الصرف قسما برأسه غير داخل في
علم النحو والمتعارف قديماً شمول علم النحو له ومن سلك هذا العرف
بدر الدين بن مالك وكذا ناظر الجيش وعليه مقال في الحد
عرضاً اعراباً وبناءاً افراداً وتركيباً كما صنع ناظر الجيش و
ايضاً ما وقع في كلام كثير في العرف القديم من عطف الصرف
على النحو يكون من عطف الخاص على العام تنويها به اذ هو
الاصل وموضوع هذا العلم الكلمات العربية لانه يبحث فيها
عن الحركات الاعرابية والبنائية وفائدته الاحتراز عن الخطاء
في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل
الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض واستمداده من كلام العرب

ومسائله

ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع
وههنا كلام نفيس ذكره القطب في شرح الشمسية وهو ان حقيقة
كل علم مسايل ذلك العلم لانها قد حصلت تلك المسايل اولا
ووضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء
تلك المسائل فعرفية بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بجميع
مسائله ورتب على ذلك كلاماً مذكوراً في محله **هذا الكلام** و
هو لغة يطلق على الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء والتكليم
الذي هو المصدر واطلاقه على هذه الاربعة مجاز وعلى ما في
النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب مطلقاً ومن
هو حقيقة فيهما او في الاول فقط او في الثاني فقط ثلاثة
مذاهب للنحاة **قول** اي مقول قرة او فعلاً استعمالاً للمصدر
بمعنى المفعول وسيأتي حده واشاره على اللفظ لكونه جنساً
قريباً بالنسبة اليه اذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره كما تعرفه
والقول وان اطلق على غير اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق
المجاز والاشتراك والمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على

ذلك فاستعماله في الجداول وخرج به غيره كالخمسة الاول المذكورة
وان كان مفيدا فلا يسمى كلاما اصطلاحا **مفيد** بالسناد بان
افهم معنى يحسن السكوت عليه المتكلم عليه كما سيجي خبريا كان
او انشائيا فخرج ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي و
الاسنادي المسمى به والمتوقف على غيره كان قام زيد والمفيد
بالمعنى المذكور يستلزم التركيب فلا حاجة لذكره **مقصود** من
المتكلم به افادة السامع فخرج به غيره كالصادر من النائم والسكران
وما علم من الطيور و بعضهم اسقط هذا القيد من الحد ولم يعتبره
وصححه ابو حيان واعتبره جمع كثير وجزم به ابن مالك
وممن اعتبره ابن هشام فذكره في المغني والشذور واسقطه
من الاوضح والجامع والقطر واعتذر عمن اسقطه ممن اعتبره
بان معنى المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه اذ حسن سكوت
المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا بما تكلم به وعليه فذكره في
الحد من قبيل التصريح بما علم التزاما **لذاته** خرج به المقصود
لغيره كصلة الموصول نحو جاء الذي قام ابوه فانها مفيدة

بالضم

بالضم اليه مقصودة لايضاح معناه واما اتحاد الناطق فلا يشترط
في الكلام وصححه ابن مالك وابو حيان قالا كما ان اتحاد الكاتب
لا يعتبر في كون الخط خطا وهذا انما يشعر بتسليم صدور الكلام
من ناطقين واستشكل المرادي وقيل باشتراطه لان الكلام عمل واحد
فلا يكون عامله الا واحد وعليه يزاد في الحد من ناطق واحد وهذه
الزيادة قال بعضهم لم ينقل عن نحوي فيما يعلم انما ذكرها بعض من
تكلم في الاصول ولعل مراده بهذا البعض القاضي ابو بكر الباقلاني
فان الزركشي نقلها عنه في شرحه على جمع الجوامع وبنى الاسنوي
على هذه المسئلة فروعها فقهية **ويرادفه** اي الكلام **الجملة**
من اجملت الشيئ اذا جمعته **عند قوم** فهو معهما واحد والمترادفه
فانهما اللفظيان المختلفان لفظا ان معنى المتحد وهو ظاهر قول
الزمخشري في المفصل بل ظاهر كلام الاندلسي في شرحه عليه انه
راي الجميع واختاره ناظر الجيش وقال انه الذي اقتضاه كلام
النحاة **والصحيح** عند غيرهم **انها اعم منه** عموما مطلقا لصدقها
عليه وعلى غيره ان شرطه الفايدة بخلافها فكل كلام جملة والعكس

بالمعنى الغوي والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر
الى القوم اما بالنظر الى مؤدا الاستعمال فهو على بابه بل قيل انه
الصواب والمصوب لذلك هو جمال النحاة ابن هاشم قال في المغني
والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافاده بخلافها ولذا تسمعهم
يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة فكل ذلك ليس
مفيدًا وجعل ناظر الجيش اطلاقها على ما ذكر اطلاقًا مجازيًا
لانه كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق
اليتامى على البالغين نظرًا الى انهم كانوا كذلك وعليه اي على
الصحيح فحدها القول المركب الاسنادي افادًا ولم يفد اما كان الفعل
مع فاصله الظاهر او المظهر كقام زيد وقم اي من المبتدا مع خبره
كزيد قايم او من نزل منزلة احدهما اي منزل الفعل مع فاعله
او المبتدى مع خبره فالاول كضرب الزيدان بالبنا للمجهول
فان مرفوع الفعل ليس فاعلاً بل هو نايب عنه وكذلك كان زيد
قائمًا فانه مرفوع كان شبه بالفاعل لا فاعل اصطلاحًا نعم من
ذهب الى انهما فعلان اصطلاحًا كالزمخشري فكل منهما

مع

مع عامله فعل وفاعل لا مما نزل منزلة ذلك والثاني ما قايم الزيدان
فان مرفوع الوصف ليس خبرعنه لما سياتي بل هو بمنزلة الخبر وما ظننت
زيدًا قائمًا فليس مما نزل منزلة احدهما بل هو جملة فعلية من فعل وفاعل
بحسب الاصطلاح فجعله في المعنى مما نزل منزلة ذلك غير ظاهر
او هنا ليست للترديد بل لبيان اقسام الحدود ثم جملة بالنسبة
الى التسمية وعدمها ثلاثة اقسام لانها ان صدرت باسم و
صفًا كان ام غيره كامر ولو كان مؤولاً من ان والفعل نحو وان
تصوموا خير لكم اي صومكم فاسمية بالنصب اي لتسمى ذلك
لنسبه الى الاسم لتصدرها به او صدرت بفعل كامر وكيقوم زيد
ولا فرق بين ان يكون متصرفًا او جامدًا تامًا او ناقصًا ففعليه
كذلك لنسبة الى الفعل لتعرفها به او صدرت بظرف نحو عندك
او في الدار زيد فظرفيه كذلك لنسبته الى الظرف لتصدرها
به وهذا بناء على المختار من ان ما بعدهما مرفوع بهما على الفاعلية
لما سياتي وعلى مقابلة يرجع هذا القسم الى احد قسميه والمراد
بالمصدر المفهوم من الفعل المسند مطلقًا او المسند اليه

في الاسمية لا غير فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما ولو
غير الاعراب والمعنى فنحو هل وقد قام او يقوم زيد جملة فعلية
وكذا فان لم تفعلوا ولن تفعلوا لجعل الشرطية قسما براسه كما قيل
خلاف الظاهر ونحوها هل قايم زيدا وان زيداً قائماً جملة اسمية
والمعتبر في المصدرية ما هو صدر في الاصل فلا يضر ايضاً تقدم
المعمول لموجب مجوز فنحو كيف جاء زيد واياك نعبد
وفريقا هدى جملة فعلية وكذا نحو يا عبد الله والانعام خلقها
والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعالاً والتقدير
ادعو عبد الله وخلق الانعام وقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات
وجهين اسمية الصدر فعلية العجز كزيد يقوم ابوه وفي المغني
وينبغي ان يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيداً ابوه قايم ثم الجملة
بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان بنيت على مبتدأ
بان وقعت خبراً عنه كزيد قايم ابوه او ابوه قايم فصغرى
اي تسمى بذلك او اخبر عنها بجملة اسمية او فعلية فكبرى كذلك
كالمثالين المذكورين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى بعبارتين

نحو

نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى
لا غير وغلامه منطلق جملة صغرى لا غير وابوه غلامه منطلق
كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام
حد القول هو اللفظ الموضوع لمعنى مفرداً كان او مركباً مفيداً
او غير مفيد فاللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل وما
بعده فصل يخرج الاول فبين اللفظ والقول عموم
مطلق لصدقهما على الثاني كزيد وانفراد اللفظ بالاول
كديز فكل لفظ قول ولا ينعكس بالمعنى اللغوي ويشمل
الحد الكلام والكلمة والكلم شمولاً بدلياً اي انه يصدق
على كل منها انه قول حقيقة فهو اعم منها عموماً مطلقاً
حد اللفظ وهو لغة مصدر بمعنى الرمي ثم نقل في عرف
النحاة ابتداءً او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى قولهم الصوت
من الفم المشتمل على بعض حروف الهجاء التي اولها الف واخرها
الياء وان لم تدل على معنى كامر تحقيقاً كزيد وضرب او
تقديراً كالمقدر في نحو اضرب وزيد ضرب فانه في قوة

اللفوظ به فكان لفظا حكما وخرج عن الحد نحو صوت الغراب
ووقع حجر على حجر وشمل كلام الله تعالى لكن منعوا اطلاق
اللفظ عليه رعاية للادب ولعدم الاذن من الشارع قال
الكافيجي وهذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كان المراد من
كلام الله الكلام اللفظي حد الصوت عرض يقوم بقوم
بمحل يخرج من داخل الرية الى خارجها مع النفس مستطيلا
ممتدا متصلا بمقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان و
الشفتين والمراد بالمقطع المخرج اي محل خروج الحرف
واطلاقه عليه من اطلاق الحال على المحل اذ المقطع حرف مع
حركة او حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا
في الموسيقا والفارابي في كتاب الفاظ والحروف حد المفيد
الماخوذ في حد الكلام ما اي قول دل على معنى يحسن سكوت
المتكلم عليه اي على ذلك القول وقيل السامع وقيل كل
منهما والاصح الاول لانه خلاف لتكلم فكما ان المتكلم صفة
المتكلم يكون السكوت صفته ايضا والمراد من حسن سكوته

على

على القول المفيد ان لا يكون ذلك القول محتاج في افادة السامع
الى شيء كاحتياج المحكوم اليه الى المحكوم به او عكسه وهو المراد
بقولهم بحيث لا يصير السامع لكلام المتكلم منتظرا اي محتاجا
لحصول الفائدة لشيء اخر تحصل به الفائدة فلا يلزم احتياجا
الى المتعلقات من اعيل ونحوها المفاعل ونحوها فهو بهذا المعنى
مستلزم للتركيب اذ الفائدة حيثما وقعت قيدا للفظ او
القول والمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة
اذ هي غير معتد بها في نظرهم فذكر المركب مع المفيد في
الحد عبارة بعضهم من قبيل التصريح بما علم التزاما ولهذا
استظهر راي من جنح الى الالفية كاستقيم مثال
لا تتم للحد وهذا الحد مبني على عدم اشتراط افادة
المخاطب شيئا يجهله وعليه في نحو السماء فوقنا وتكلم
رجل كلاما كلام مفيد لصدق الحد عليه وجرى عليه
جمع وصححه ابو حيان قال والا اذا كان الشيء الواحد
كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله واستغناء

مضمونه ثم خوطب به ثانيًا وقال ايضًا والاوجه لمن علل
ذلك لكونه معلومًا لان ذلك غير موجب لعدم كلاميته و
الّا لزم في كل ما علم مدلوله ان لا يكون كلامًا واللازم باطل و
قطعنا بصدقه يحقق كونه كلامًا لان الصدق من صفات
الخبر والخبر قسم من الكلام وذهب جماعة الى اشتراط ذلك و
جزم به مالك وعليه فيحد المفيد بما افاد المخاطب ما يجهله
فلا يسمى ما لا يفيد ذلك كلامًا كالمعلوم بالضرورة ثبوته
او نفيه لكن يستثنى المحال كما نقل عن سيبويه كحملت
الجبل وهو اي التركيب ضم كلمة فاكثر الى كلمة اخرى كبعلبك
وغلام زيد فضم احد الكلمتين الى الاخرى تركيب
والمجموع مركب سوى كان بينهما نسبة ام لا بخلاف
التاليف اذ يشترط فيه وقوع الالفة بين
الجزئين فهو اخص
منه اذ هو
تركيب و

زيادة

زيادة حد الكلم ويطلق لغة على الكلام نحو اليه
يصعد الكلام الطيب ما تركب من ثلاثة كلمات
فاكثر افاد كزيد قائم ابوه او اخوه قائم او لم يفد
كان قائم زيد ولا يشترط في الثلاث على الصحيح
ان تكون من الانواع الثلاثة بل تكون ايضًا
من نوعين ومن نوع واحد كما مر وان اوهمت
عبارة الالفية خلافه والصحيح ان الكلم اسم جنس
جمعي واحده كلمة لا اسم جمع ولا اسم جنس افرادي
لما أن جنح الرضي الى انه جنس حقه ان يصدق على القليل
والكثير لكن الاستعمال منع من صدقه على ما دون الثلاث
اخص من الكلام باعتبار التركيب من الثلاث واعم
منه بعدم اي بسبب عدم اشتراط الفائدة فيه كما
من حده والكلام عكسه اي الكلم فهو اخص من الكلم
باشتراط الفائدة فيه كما علم من حده واعم منه بعدم
اشتراط التركيب من الثلاث بل يتركب ا

كلمتين كهذا زيد وما زاد على الثلاث كظننت زيدا قايما
ابوه فبينهما عموم من وجه والصور التي يتالف منها
الكلام سته اسمان فعل واسم وفعل واسمان فعل وثلا
ثة اسما فعل واربعة اسما جملة الشرط وجوابه او القسم
وجوابه **حد الكلمة** بفتح الكاف وكسر اللام افصح من
فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما **قول** اي مقول تحقيقا
كزيد او تقديرا كالمقدر في قم وكاحد جزء العلم المضاف
كعبد مناف فانه كلمة تقديرا اذ لا تتاتى الاضافة الا
الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة تحقيقا لما سيجي وقد
مر حده وايثاره على اللفظ لما مر وخرج به غيره كالدوال
الاربعه من الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة
للكلمة في الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان كان
جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين
فصله عموم من وجه صح ان تخرج به ما تناوله عموم
[…]لمه والقول مع فصله الذي هو **مفرد** كذلك لصدقهما

على

على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على المركب والمرد
بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد وخرج
به المركب وسياتي حده **مستقل** خرج به ابعاض الكلمات
الدالة على معنى كحروف المضارع وياء النسب والف المفاعلة
فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها اذ لا ينطق
بكل منها وحده ومن اسقطه جنح الى ما قاله الرضي من
انها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة
الامتزاج فجعل الاعراب على اخره كالمركب المزجي **وفا
يدة** اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي وهو ما لا
بد من قصده وهو اطلاقها على مفردات الكلام و
مجازي مستعمل في عرفهم وهو اطلاقها على احد جزئي
العلم المضاف كامرو التعرض لهذا اجود ومجازي مهمل
في عرفهم وهو اطلاقها على الكلام نحو وكلمة الله هي
العليا وهذا الاطلاق منكر في اصطلاحهم ولذا لا
يتعرض لذكره في كتب النحو كما قال ابن مالك في شرح

التسهل وان ذكره في الالفية فقد قيل انه من امراضها التي
لا دواء لها حد المفرد الماخوذ في حد الكلمة ما لا يقصد
بجزء منه الدالة بفتح الدال افصح من كسرها على جزء معناه
المقصود كزيد فان اجزاءه هي ذوات احرفه الثلاثة التي
ز ي د وهي غير مقصود بها الدلالة بل لا يدل على ولست
اجزاؤه الزاي والياء والدال كما وقع في عبارة بعضهم
لما بينته في شرحي على القطر وشمل الحد ما لا جزء له كهمزة
الاستفهام علما وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له
جزء دال على معنا لكن لا يدل على جزء معناه المقصود
كعبد الله علما وما له جزء ذو معنى وهو جزء المعنى
المقصود لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان
المعنى حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص ولا
يخفى ان المراد الدلالة الوضعية والا فللحروف المفردة
دلالة عقلية في الجملة ويقابله هنا المركب من تقابل
الضدين فخرج ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معنا

حد المفرد

المركب

المقصود

المقصود كغلام زيد فان كلا من جزئيه مقصود به الدلالة
على جزء معناه والمراد بالاجزاء الالفاظ مسموعة مترتبة
فلا يرد نحو يضرب وضارب وللمفرد من حيث هو عند
النحاة اطلاقات اربعة فتارة يراد به عندهم ما يقابل
المثنى والمجموع على حده وذلك في باب الاعراب فيقال
المفرد اي ليس مثنى ولا مجموعا يرفع بالضمة فزيد
وقوم وترك وعبد الله ورجال ومسلمات اسما
مفردة وتارة يراد به ما يقابل المضاف لما بعده
سواء كانت الاضافة لفظية ام معنوية وشبهه
وهو ما لا يتم معناه الا بانضمام شي اخر اليه سواء
كان ذلك الشي مرفوعا او منصوبا او مجرورا وذلك
في باب النداء ولا التبرئة فيقال المنادى المفرد اي
ما ليس مضافا ولا شبهه يبنى على ما يرفع به واسم
لا المفرد يبنى على ما لا ينصب به لو كان معربا
فزيد وهند ومثناهما وجمعهما مطلقا وبعلبك

وقوم وترك اسما مفردة وتارة يراد به ما يقابل الجملة
اسمية او فعلية صغرى او كبرى وشبههما من الظرف
والجار والمجرور وذلك في باب المبتداء والخبر فيقال الخبر
المفرد ما للعوامل تسلط على لفظة فجميع ما تقدم من
الاسما مع المضاف وشبهه اسما مفردة وتارة يراد
به ما يقابل المركب باقسامه الاتية كما مر انفا وذلك
في باب العلم فجميع ما تقدم من الاسما ما عدى المركب
اسماء مفردة وينقسم المركب ثلاثة اقسام اي انواع
من اقسام الكلي الى جزئيه وقد تطلق الاقسام على الاجزا
اذا لم يصدق اسم المقسوم على كل من اقسام مركب
اضافي ومركب مزجي ومركب اسنادي ولا يرد
المركب من حرفين كانما او من حرف واسم نحو يا زيد
او من حرف وفعل نحو قد قام لانا اذا سمي بها حكيت
كالمركب بالاسنادي فالتحقت به واما المركب التوصيفي
كالحيوان الناطق فملحق بالمفرد حد المركب الاضافي

حد المركب الاضافي

هو كل اسمين تنزل ثانيهما مما قبله كغلام زيد منزلة
التنوين في الاسم المفرد كزيد مما قبله في اجزاء الاعراب
على ما قبله وبقائه على حالة وذلك ان التنوين معنى
زايد على بنية الكلمة ياتي بعد الاعراب فيكون الاعراب
جاريا على ما قبله فكذلك هنا اذا دخل عليه العا
مل وان جعل علما نحو قال ابي عبد الله اجري الاعراب
مطلقا على الجزء الاول منه وابقي الثاني منه على حالة
كذلك فالثاني بمنزلة التنوين في الاجراء وعدم
التغيير بدخول العامل ولفظ كل لا يذكر في الحد من
جهة انه لا يصدق على شي من الافراد ولا في المحدود من
جهة ان الحد للماهية لا للافراد لكن يتسامح بدخولها
في الحد كما وقع في عبارة بعضهم حد المركب المزجي
هو كل اسمين تنزل ثانيهما مما قبله كبعلبك منزلة
تا التانيث مما قبلها كفاطمة في امتزاجه بالاول
وصيرورته معتقب الاعراب والتزم فتح الاول لاجله

حد المركب المزجي

كما ان تا التانيث كذلك وبيان ذلك ان المركب المزجي

قبل التركيب كان الاعراب على اخر الجزء الاول منه كما ان

ما فيه تا التانيث قبل دخولها كان الاعراب في اخره فلما ضم

الجزء الثاني الى الاول وتركبا انتقل الاعراب الى الجزء الثاني

لصيرورته كالجزء مما قبله كما انتقل مما قبل تا التانيث اليها لما

صارت كالجزء مما قبلها ومحل الالتزام فتح الاول اذا لم

يكن اخره يا ~~ء او نونا والا فيكن~~ من اجزاء الاعراب

عليها وبقاء ما قبلها مفتوحا وذكر ان ما قبل تا التانيث

لا يكون الا مفتوحا والاعراب ان يكون جاريا عليها فكذلك

اسم الثاني نحو بعلبك يكون اعراب عليه على اللغة الفصحى

والحرف الذي قبله وهو اللام لا يكون الا مفتوحا ما لم يكن

ياء او نونا والا فيكن قالي قلا وباذنجانه واما

المركب الا عداد والظروف والاحوال فمبني على الفتح

مع جواز الاضافة ايضا فيما عدا الاول منها واما المختوم

بويه فمبني على الكسر حد المركب الاسنادي هو كل

كلمتين

حد المركب الاسنادي

كلمتين اسندت احداهما الى الكلمة الاخرى سواء حصل

مع الاسناد فايدة ام لا ويعبر عنه بالجملة وهو مبني

وان كان جزاؤه معربين واذا سمي به كتاب قرناها

وبرق نحره حكى لفظه من غير تغيير لانه لا يتغير لفظه

في الاصل ويحكم على محله بالرفع والنصب والجر فكذلك

اذا اجريته مجرى المفردات وربما اضيف صدره

الى عجزه ان كان ظاهرا حد والاسم هو كلمة دلت

على معنى كاين في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة

الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية فخرج

الحرف غير مقترنة تلك الكلمة بهيئتها بنصب غير

مع جواز الرفع بزمن معين من احد الازمنة الثلاثة

التي هي الماضي والحال والاستقبال فخرج الفعل لاقترانه

به ودخل نحو الصبوح والغبوق لدلالته على زمن غير

معين وضعا اي من حيث الوضع فخرج الافعال المجردة

عن الزمان بحسب الاستعمال كنعم وبئس كما ستعرف
وكذا المضارع على القول بانه مشترك لما سيجي وشمل الحد اسما
الفاعلين لوضعها في الاصل لذات قام بها الوصف
من غير زمان ودلالتها على الزمان عارضة لا اثر لها
وكذا اسما الافعال قال شارح اللب فانها موضوعة
في الاصل لمصادر او اصوات وظروف ثم نقلت ولا
دلالة لما نقلت عنه على الزمان وقرره صاحب المتوسط
بان المراد الدلالة اولاليه وصه انما تدل اولا
على اسكت وبواسطته دل على السكون المقترن بالا
ستقبال وشمل ايضا الاسم الموصول وضمير الغيبة
لدلالتهما في معناهما على نفسهما الذي هو الشي المبهم
واحتياجهما الى لفظ اخر ليس لافادة ذلك المعنى
وحدانه في ذلك بل لكشف الابهام قال الرضي فيهما
مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد
لهما من مبين مخصص وشمل ايضا ما دل على الزمان

بجوهره

بجوهره كالامس والغد اذ المراد الدلالة بحسب الهيئة و
النحاة وان لم يصرحوا بقيد الهيئة فهو مراد في التعريف
قال سعد التفتازاني وقد افصح به المفصل والنفس
لا يختص بما له هي مشترك بين معان من جملتها ذات
الشي نحو سكنت البصرة نفسها قاله ابن هشام فليس
في الحد مجاز حد الفعل هو كلمة دلت على معنى في
نفسها كاين اي من غير حاجة الى انضمام غيرها اليها
كما مر فخرج الحرف مقترنة تلك الكلمة بالنصب مع جواز
الرفع بزمن معنى مما تقدم فخرج الاسم لما مر وضعا
اي من جهة الوضع كقام وقم وكذا يقوم وان قلنا بانه
وضع مشتركا بين الحال والاستقبال قال ابن حاجب
فانه مقترن باحد الازمنة على التحقيق باعتبار الو
ضع لا يضعه الا دالا على احدها ابدا واللبس انما
حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة
وعلى الاخرى اخرى لا انه غير موضع لاحدهما بخلاف

حد الفعل

فان الواضع م

مثل الصبوح فانه لم يوضع قط دالا على احدهما لا بطريق
ولا اشتراك وخرج عن الحد ما دلالته على الزمان من
الاسماء عارضة كاسماء الفاعلين ودخل من الافعال ما
تجرد عن معنى الزمان بحسب الاستعمال كعسى وفعل التعجب
لوضعه في الاصل للدلالة على الزمان وثلاثة اقسام عند
جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش اسقاطهم
الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب
بلام مقدرة ماض اصله ماضيٌ بالياء والتنوين
فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين
ومضارع وامر برفعهما حد الفعل الماضي هو كلمة
دلت وضعا على حدث وزمان دخل مع المحدود
قسيماه لدلالتهما على ذلك ثم خرجا بقولهم انقضى
ذلك الزمان قبل الزمان التلفظ لعدم انقضاء
زمانهما قبل كضرب ودحرج وانطلق واستخرج
فانها دالة وضعا على حدث وزمان انقضى

حد الماضي

وقيل الوضع مدخل لنحو ان ضربت وكذا بعت وزوجت
مريد الانشاء لدلالته في اصل وضعه على ذلك وان
كان الآن غير دال عليه لغرض واورد على الحد
نحو خلق الله السموات الزمان فان خلق هنا لا يدل
على زمان لما فيه من التسلسل واجيب بان
افعال الباري تعالى لا يحتاج الى زمان لكن لما
كانوا لا يعقلون فعلا الا في زمان قالوا ذلك
فاجروه مجرى ما يعقلون حد الفعل المضارع من
المضارعة وهي المشابهة كلمة دلت وضعا على حدث
وزمان دخل مع المحدود قسيماه ايضا ثم خرج الماضي
بقولهم غير منقض حالة التلفظ لانقضاء زمنه
والامر بقولهم حاضرا اى حالا كان ذلك الزمان
كيقوم الآن او مستقبلا نحو سيقوم فانه مستقبل ابدا
بخلاف المضارع فانه موضوع بالاشتراك لهما كما
افهمه الحد وهو مذهب الجمهور لان اطلاقه على كل

حد المضارع

منهما لا يتوقف على سموع بخلاف اطلاقه على الماضي
فانه مجاز لتوقفه على سموع وقد يتعين لاحدهما وقيل
حقيقة في الاول مجاز في الثاني بدليل حمله على الاول
عند التجرد من القراين وهذا شان الحقيقة وقيل غير
ذلك وقيل الوضع مخرج لما اقترن من الماضي باداة شرط
للامر واعلم ان المراد بالزمان الحاضر هو القدر المشترك
بين الزمانين ولهذا صح زيد يصلي الان مع مضي بعض
صلاته واستقبال بعضها فيكون المضارع الحالي هو
المقترن وجود لفظه بوجود جزء معناه لا بوجود جميعه
حد فعل الامر هو كل كلمة دلت على الطلب و بذاتها
اي لا بانضمام غيرها اليها فخرج ما لا دلالة له عليه
اصلا كالمضارع وفعل التعجب وما دل عليه بواسطة
نحو لا تضرب دلالته عليه بواسطة حرف النهي الذي
هو طلب الترك ولا بد مع ذلك من قبولها ياء المخاطبة
اي ياء الفاعلية وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور

وبها

حد الامر

وبها نصير الضماير احدى وستين او قبول نون
التوكيد كادخل وكل واشرب وانبسط فخرج ما لا
يقبل احدهما وان دل على الطلب كنزال ودارك
مما هو اسم فعل حد الحرف هو كلمة دلت على معنى
دخل مع المحدود قسيماه ثم خرج الفعل وبعض
الاسماء بقولهم في غيرها اي بسبب انضمام غيرها
اليها من اسم كمررت بزيد او فعل كقد قام او
جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط فالحرف
مشروط في دلالته على معناه الذي وضع له ذكر
متعلقه فان لم يذكر متعلقه فلا دلالة له على
شيء وهو كما قال الرضي كالعلم المنصوب بجنب شيء
ليدل على ان في الشيء فايدة ما فان افراد عنه بقي
غير دال اصلا وقد يحذف متعلقه للعلم به كنعم ولا
واما ذو وفوق وكل وبعض ومثالها وان لم تذكر
الا بمتعلقها فليس مشروطا في دلالة معناها للقطع

حد الحرف



يفهم معنى ذي وهو صاحب من لفظه وكذا فوق
وانما شرط ليتوصل بذي الى الوصف باسماء الاجناس
وبفوق الى علو خاص وقس على هذا فقط خرج باسماء
الشرط والاستفهام فانها كما تدل على معنى في نفسها
تدل على معنى غيرها وهو معنى الشرط والاستفهام و
هذا القيد ذكره الجزولي ولا بد منه في الحد وقد اشار
اليه الرضي في شرحه وابن هشام في جامع بقولهما
والحرف لا يدل على معنىً الا في غيره حد التثنية اصلها
العطف وعدل عنه كراهة التطويل وارادة الاختصار
والرجوع اليه غير جايز لانه اصل مرفوض الا
في ثلاثة مواضع مذكورة في التسهيل جعل الاسم
بتصرف الناطق به على ذلك الوجه بعد الوضع من الواضع
لا بوضع الواضع فخرج نحو زكا مما وضع لاثنين القابل
للتثنية نعت للاسم فخرج ما لا يقبلها فلا يثنى وهو تودي
تثنيته الى اجتماع اعرابين وهو المثنى والجمع على حده او الى

حد التثنية

افراط

افراط الثقل وهو الجمع المتناهي كمساجد وما استغنى
عن تثنيته بلفظ اخر غير مثنى وذلك كالفاظ العدد
كلها الا مائة والفا دليل اثنين مفعول ثاني لجعل
مخرج لما لفظه تثنية مراداً به التكثير لحنانيك
وهذاذيك ومنه ثم ارجع البصر كرتين اي كرات ولما
جعل لفظ التثنية فيه لشي واحد كالمقصين والجلمين
متفقين لفظا دايما مخرج للمختلفين فلا يثنيان الا
على سبيل التغليب كالقمرين والعمرين قال ابو حيان
وما ورد منه انما روعي فيه التغليب يحفظ ولا يقاس
عليه وصرحوا بانه ملحق بالمثنى فلهذا اسقطت
ما في التسهيل من لفظ غالباً بعد قوله في اللفظ
الموهم ان نحو القمرين مثنى حقيقة وكذا معنىً عند
اكثر النحاة ونسب الى المحققين فلا يجوز تثنية المشترك
ولا المجاز بل ولا جمعهما وجوّزا الحريري في قوله وانثنى
بلا عينين واورد عليهم تثنية العلم المشترك و

جمعه اذ يصح اتفاقا ان يقال الزيدان والزيدون
وأجيب عنه بما يطول ذكره واختار ابن مالك جواز
ذلك اذا فهم المعنى وصححه في شرح التسهيل وبعضه
ناظر الجيش بما سيأتي عنه بزيادة في اخره هي الالف رفعًا
والياء المفتوح ما قبلها جرًا ونصبًا لتدل على ان
الاسم المجعول مثنى تليها نون مكسورة للفرق بينها
وبين نون الجمع اولا لتقاء الساكنين وتغيير الجمل بما مرّ
هو ما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل ويظهر
كما قيل جملة ما يفهم منه ابتدا وهو وضع الواضع
ولا يقف دخول زكا وزوج لخرجه بالزيادة واخراج
المصدر المجعول للاثنين خبرًا اونعتا بالزيادة
نحو هذان رضيً ومررت برجلين رضًى غير ظاهر
اذ لم يجعل دليل اثنين حتى يحترز عنه وانما اطلق
على اثنين ولا يلزم من الاطلاق كونه دالا عليهما
حد المثنى هو ما دل على اثنين بزيادة في اخره اى حد المثنى

بسببها

بسببها وقد مرت فخرج ما دل على اقل او اكثر و
ذلك لكن بذاته نحو كلا وكلتا وشفع وزوج صالحا
للتجريد عنها بالنصب على الحال من الفاعل فخرج ما لا
يصلح له كالكلبتين لا له الحداد والبحرين علما واثنين
واثنتين وعطف مثله عليه بالجر عطفا على مدخول
اللام فخرج ما لا يصلح له كالقمرين والابوين والعمرين
مما ثني بطريق التغليب فانه دال على اثنين لكن اذا
جرد لا يصلح لعطف مثله عليه بل لمباينة ومغايرة
نحو قمر وشمس دون اختلاف معنى كالزيدان العاقلان
وهذا القيد زاده ابن مالك في شرح كافيته لاخراج
ما اتفق لفظه دون معناه كالعين للباصرة ومنبع
الماء فلا يجوز تثنيته ولا جمعه وقد مر عنه جوازه
قال ناظر الجيش والحق ان تثنية ما اختلف معناه
وجمعه لا يجوز الا سماعا وينبغي ان يحكم على ما ورد
من ذلك بانه تثنية وجمع لغويان لا صناعيان

حد الجمع

حد الجمع هو الاسم الموضع للاحاد المجتمعة حال
كونه دالاً عليها مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف
اي بحرفيه سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كالزيدان
والرجال والمسلمات ام لم يكن كعباديد وشماطيط
وابابيل فمدلول قولك جاءني رجال جاءني رجل ورجل
ورجل قال السبكي فدلالة الجمع على كل واحد من
افراده بالمطابقة ويكفيك فيه اطباق الناس على ان
الجمع كتكرار الواحد وعدم جواز هذا التكرار قياسا لعدم
الفايدة فيه لاغنا لفظ الجمع عنه فلو كان دلالة الجمع على
مفرده بالتضمن لكان هذا التكرار مشتملا على اعظم فايدة و
هي الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة المطابقة قال و
تحقيقه ان لفظ رجال في الحقيقة لفظ رجل وانما تغير
هيئته فصار دالاً على الاحاد ينصرف الحكم منها وينصب
اليه انصبابا واحدا ولم يكن دالاً عليه بالتضمن لانه لم
يوضع لمجموع الثلاثة ثم اورد سؤالاً واجاب عنه حد اسم

حد اسم الجمع

الجمع

الجمع هو الاسم الموضوع لمجموع الاحاد حالة كونه دالاً
عليها مثل دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه وان لم
يكن له واحد من لفظه كقوم وركب وصحب فمدلوله
مجموع الافراد وكل منها جزء مدلوله ودلالته على احادها
بالتضمن لانه جزء المدلول كالتخت اسم لذي اجزاء
مجموعها مدلوله وكالعشرة مدلولها مجموع احادها
حد اسم الجنس هو الاسم الموضوع للحقيقة من
حيث هي حالة كونه ملغى فيه وضعاً اعتبار الفردية
سواء كان افراديا كالماء والعسل او جمعيا كترك وروم
فدلالته على كل من افراده التزامية والفرق بينهما
ان الافرادي منه ينتفي الواحد بنفيه بخلاف الجمعي
منه فان الواحد والاثنين لا ينتفيان بنفيه هذا
ثلاثة اقسام ما يميز واحده عنه بياء النسب كروم
ورومي وزنج وزنجي وما يميز عنه بتاء التانيث
كتمر وتمرة ونبق ونبقة وهو الغالب ومنه الكلم وما

حد اسم الجنس

يميز عن واحده بها كستيانة وسياد وكماة وكمأ

والجمع الموضوع للاحاد المجتمعة قسمان قسم صحيح

مفرده وقسم مكسر وكل منهما اما لمذكر كالزيدون والزيود

او لمؤنث كالمسلمات والهنود حد جمع المذكر السالم

المسمى بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه به في كونه اعرب

بحرفين وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون تحذف للاضافة

ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في اخره فخرج ما دل

على اقل او على ذلك لكن بجوهره كاسم الجمع مع سلامة

بناء واحده اي صيغة مفرده من التغيير حالة جمعه كالزيدون

وانما قلون فخرج ما لم يسلم فيه ذلك كجمع التكسير و

لا بد فيه من صاحبته عطف مثليه او مثاله عليه دون

اختلاف معنى وسمى سالما لسلامة بنا واحده مع قطع

النظر عن الزيادة في اخره حد جمع المؤنث السالم

هو ما جمع بالف وتاء حال كونهما مزيدتين على مفرده

ليدلان على الجمع والتانيث معا كالمسلمات العاقلات

فخرج

حد جمع المذكر السالم

حد جمع المؤنث السالم

فخرج نحو قضاه وابيات اذ الالف في الاول والتا في الثاني

اصليان ويظهر ان التقييد بالمزيدتين للايضاح لا

لاخراج اذ لا ادخال ليخرج قال جدي اذ المتبادر مما

جمع بالف وتاء كونهما مستجدتين لاجل الجمع ولهذا

اقتصر ابن مالك على قوله وما بتا والف قد جمعا وشمل

الحد ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما تغير فيه بنا

مفرده كسجلات فتقييدهم الجمع بالتانيث والسلامة

جري على الغالب كما قال الخبيصي حد جمع التكسير

هو ما تغير فيه بناء واحده اي صيغة مفرده حالة

جمعه تحقيقا او تقديرا اما بزيادة على مفرده فقط

ليست عوضا من شي كصنو وصنوان بخلاف نحو الزيدون

فان الواو عوض عن الضمة والنون عن التنوين او نقص

عنه فقط كتخمة وتخم او تبديل للشكل من غير زيادة

ولا نقص كاسد واسد او مع زيادة كرجل ورجال

او مع نقص ككتاب وكتب او معهما كغلام وغلمان

حد جمع التكسير

فكلمة او هنا لمنع الخلو والتعيين كما يكون حقيقيا يكون
تقديريا نحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة فالضمة
فيه اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد
ولا بد ان يكون ذلك التغيير لغير اعلال كما مر
بخلاف ما تغير لاجل الاعلال فانه جمع تصحيح لا تكسير
نحو قاضون والاعلون اصلهما قاضيون والاعليون
نقلت حركة الياء الي ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين حد
المقصور هو كل اسم معرب بدخول العامل اخره الف
لازمة كالفتى والعصا فخرج بالاسم غيره كيخشى وحتى
والي وبالمعرب المبني كمتى وهذا وبالالف ما اخره ياء من
المنقوص والجاري مجرى الصحيح كظبي وجدي وباللازمة
الاسما الستة حالة النصب واما الممدود فلا يصدق عليه
الحد فلا حاجة الي زيادة قيد لاخراجه وما يقع في عبارة
البعض من اطلاق المقصور على غير الاسم المعرب تسامح

حد المقصور

وسمي

وسمي مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من
ظهور الحركات والقصر الحبس فان قلت مقتضى هذا
التعليل ان نحو يخشى يسمى مقصورا قلت لا يلزم ذلك
لان المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة
المعرفة سميت بذلك لتقرر المائع فيها اي اجتماعه ولا
يلزم منه تسمية بذلك لتقرره في الزير ونحوه قارورة
حد الممدود هو كل اسم معرب اخره همزة واقعة
بعد الف زايدة كحمراء وصحراء فخرج بالمعرب المبني
كهولاء واللاء وبالهمزة المقصور وبالبعدية نحو
شاءٍ وبآءٍ وبالزايدة المبدلة من اصل نحو داء وماء
فان الالف فيهما غير زايدة لان الحكم بزيادتها يوجب
نقصا عن اقل الاصول لان اقل ما تكون عليه الكلمة
المعربة ثلاثة احرف اصول بل هي فيهما بدل عن اصل
فيهما من قبيل المهموز لا الممدود وذكر الاسم في الحد
ليس للاحتراز به عن شيء اذ لا يوجد فعل اخره

حد الممدود

همزة بعد الف زايدة وانما يوجد بعد الف منقلبة كيشأ
بل لحله من اول وعلة ان الممدود ليس من اصناف
غيره ولا يسمي غير الاسم المعرب ممدودًا الا تسمحًا
حد المنقوص هو معرب اخره يا لازمة قبلها
كسرة كالقاضي والداعي فخرج بالاسم غيره كيرمي وفي
وبالمعرب المبني كالذي وذي وبالياء ما ليس اخره
يا كالمقصور وباللازمة الاسما الستة حالة الجر وبالقبلية
ما اخره يا ساكن ما قبلها كظبي وجدي ويسمي منقوصًا
لنقص بعض الحركات منه ولحذف لامه لان التنوين
كذا قيل حد المنصرف هو كل اسم معرب سلم
من مشابهة الفعل بان لم يوجد فيه ما يمنع صرفه
من العلل الاتية كزيد وعمرو فخرج المبني وما وجد
فيه ذلك فلا يسمي منصرفًا حد ما لا ينصرف
من الاسما هو كل اسم معرب قد شابه الفعل بوجود
علتين لمنع الصرف والباء للسببية فرعيتين من شي

مختلفين

حد المنقوص

حد المنصرف

حد ما لا ينصرف



مختلفين بان يكون مرجع احداهما اللفظ والاخرى
المعنى ليكمل بذلك الشبه بالفعل فخرج ما كان فيه
الاختلاف من جهة واحدة كدرتهم فهو ملحق بما عري
اصلا عن وجودهما فيه ستعلق بوجود من علل تسع
صفة للعلتين او حال منهما كفاطمة وابراهيم وعمر او
وجود واحدة منها تقوم في الاستقلال بالمنع من الصرف
مقامهما كحبلى وصحرا ومساجد ويشترط فيما فيه علتان
ان يكونا فيه على وجه مخصوص اذ ليس كل ما فيه علتان
فرعيتان يمتنع صرفه الا ترى ان نحو قاعة فيه
الصفة والتانيث وهما فرعيتان عن الجمود والتذكير
لان الواضع لم يعتبر التانيث الذي بغير الالف
الا مع العلمية لانه لا يكون لازما الا معها والعلل
التسع يجمعها في بيت واحد قوله هو على ما قيل العلامة
ابن النحاس اجمع وزن عادلًا انث بمعرفة ركب
وزد عجمة فالوصف قد كملا اي قد كمل به عددها

والالف للاطلاق واحسن منه ومما في القطر قول
بعضهم جمعٌ وَوَزْنٌ وعَدْلٌ ووصفٌ معرفةٍ تركيب
عجمة تانيث زيادة تما لذكرها كلها بمصراع اسما بالجميع
اخصر مما في كافية ابن الحاجب ولا يخفي ان تسمية كل واحدة
منها علة مجاز لا حقيقة والمراد بالجمع المفهوم من الفصل
هنا اي في باب ما لا ينصرف صيغة منتهى الجموع المعبر
عنها بالجمع المتناهي واي حرف تفسير وما بعده بدل او
عطف بيان ما اي اسم اوله حرفا مفتوحا اي حرف كان
من غير اعتبار حرف معين سواء كان ميما كمساجد او غير
ميم كدراهم وكان وثالثه الفا تكون غير عوض عن شي
يليها كسر اصلي لا عارض ولو كان الاصلي مقدرا غير
ملفوظ به وكان بعدها حرفان او ثلاثة احرف
وسطها ساكن وذلك كدراهم ودنانير فان اولهما
مفتوح وثالثهما الف غير عوض وليها كسر اصلي ملفوظ
به وبعدها في الاول حرفان وفي الثاني ثلاثة احرف
وسطها

وسطها ساكن ودواب اصله دوابب ادغم احد المثلين
في اخر اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض وليها كسر اصلي
مقدر وبعدها حرفان والمراد بالعدل المانع من
الصرف مع غيره خروج الاسم بتغير صورته اي كونه
مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل
ان يكون ذلك الاسم عليها الى صيغة اخرى مع اتحاد
المعنى فخرج المصغر كرجيل لتفاوت المعنى بغير الحاق
بشي فخرج نحو مقام لا علاله ثم خروج الاسم تارة
ان يكون عن اصل محقق يدل عليه ان في معناهما تكرارا
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون
اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلاثة ثلاثة
فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ما مر وتارة يكون
عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه
منع الصرف لا غير كعُمَرَ وَزُفَرَ فانهما لما وجدا غير
منصرفين ولم يوجد فيهما سبب الظاهر الا العلمية

نحو كوثر لالحاقه بجعفر
ولا اعلال م

غير منع الصرف كثلث ومثلث
اصليهما ثلاثة ثلاثة ويدل عليه
ويدل عليه م

نحو
موكب

اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود
اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر
فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر و
المراد بالعجمة المانعة مع غيرها كون الكلمة من اوضاع
غير العرب بان تكون من وضع الفرس او الروم او
الهند او الافرنج او غير ذلك ثم تنقل من لسان غيرهم
بعد وضعها في اول احوال استعمالها شخصيا الى لسان العرب
كابراهيم واسمعيل فاول ما استعملتها العرب
استعملتها علمين بخلاف ما نقل الى لسانهم نكرة
كديباج ولجام ونيروز فانه لنقله نكرة اشبه ما
هو من كلام العرب فصرف وتصرف فيه بادخال الالف
واللام عليه والاشتقاق منه ولا يشترط على المشهور
ان تكون علما في لسان العجم وقيل نعم فنحو قالون وبندار
منصرف على هذا دون الاول وجميع اسماء الانبياء عجمية
الا اربعة محمد وصالح وشعيب وهود فلهذا صرفت
والحق

والحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما وقيل هود
كنوح لان سيبويه قرنه معه وابد بما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح وتعرف
عجمة الكلمة بنقل الائمة لها او بخروجها عن وزن
الاسماء في اللسان العربي وبان يجتمع فيها من الحروف
ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان
او والقاف كمنجنيق او والكاف نحو اُسْكُرُّجة وبغير
كاقيل والمراد بالوصف كونها اي الكلمة دالة على ذات
معنى هو مقصود بالوضع من الواضع كالاحمر
وغيره من المشتقات فانه اسم موضوع لذات مبهمة
باعتبار صفة معينة من غير دلالة في اللفظ على خصوص
كونه انسانا بل جسما او غيره وتلك الصفة هي مقصودة
بالوضع اذا هو وضع لذات بسبب ملاحظة الحمرة
فيها حد النكرة وهي اصل للمعرفة لاندراج كل معرفة

حد النكرة

عنها من غير عكس سا اي اسم شاع في جنس موجود
في الخارج بعدده كرجل فانه شايع في جنس الرجال الصادق
على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني ادم وتعدده
في الخارج موجود مشاهد او في جنس مقدر وجود
تعدده فيه اي في الخارج كشمس فانها تصدق لوضعها
للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في
الخارج غير هذا الفرد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها
للتعدد لا وجود التعدد ثم انما تتفاوت من غير
ضابطة ذكرته في شرح القطر وخاصتها انها ما تقبل
ال المؤثرة للتعريف او تقع بموقع ما يقبلها حد
المعرفة وهي الفرع ما اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي ليستعمل في شيء معين سواء كان ذلك الشيء مقصودا
للواضع كالعلم او غير مقصود كبقية المعارف فان
كلا منها موضوع لمفهوم كلي شامل لاشخاص فلفظ انا
مثلا موضوع لمفهوم المتكلم من حيث انه محكي عن نفسه
فهو

في نفسها كالمعارف
فبعضها انكر من بعض فلان
وفلان يعرف به

حد المعرفة

فهو صالح لكل متكلم لكن اذا استعمل في معين
خاص صار جزئيا وقصره عليه وكذا اسم اشارة صالح
لكل مشار اليه فاذا استعمال في واحد عرفه وقصره عليه
والصالحة لا يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد
عرفته وقصرته على شيء بعينه فالمعتبر في المعرفة التعيين
بعد الاستعمال وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات
استعمالا هذا ما عليه الجمهور وجرى عليه الرضي والسعد
التفتازاني لكن السيد في حاشية المطول ادعى ريبة و
جزئي ما افاده بعضهم من ان الوضع فيها كلي والموضوع
له جزئي شخصي واليه جنح مولانا جامي في شرح الكافية
والمعرفة هي عند الاكثر ستة اقسام بالاستقراء وزاد
ابن مالك سابعا وهو المنادي المقصود كيا رجل لمعين فتعريفه
بالقصد عنده ولم يذكره المتقدمون اما لرجوعه الى المعرفة
بال قال ابو حيان وهو ما صححه اصحابنا او لما قال الرضي من انه
فرع المضمر لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب ثم ان المعاني

تتفاوت في نفسها فاعرفها بعد اسم الله كامر الضمير
ثم الذي يليه وهكذا الى اخره كما يدل عليه تعبيرنا بالفا
واختار ابن مالك ان ضمير الغايب بعد العلم فالعلم
بقسميه فاسم الاشاره فاسم الموصول ويسمي كل منها
مبهما والثاني ناقصا ايضا فالمعرب بالاداة التي هي
ال عند الخليل وسيبويه او اللام وحدها عن الاخفش و
سيبويه على القول الاخر المشهور عنه والمضاف بالواو
اضافة محضة الى واحد منها اي من الخمسة ولو بواسطة
ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل او واقعا موقع
نكرة كجاء وحده نحو غلامي او غلام غلامي مثلا او غلام
زيد او هذا او الذي اكرمك او القاضي وهو في رتبة
ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم
على الاصح ليلا يلزم اعرفية الصفة على الموصوف في مررت
بزيد اخيك وكما ان التفاوت في التعريف يكون باعتبار
الاقسام مع بعضها البعض يكون في القسم الواحد باعتبار

ابواعه

ابواعه فالضماير اعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب
والاعلام اعرفها اسما الاماكن ثم اسما الاجناس واسما
الاشاره اعرفها ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وذو
الاداة الاعرف فيه ما كانت ال للحضور ثم للعهد الشخصي
ثم للجنس والمراد بقولهم ان هذا اعرف من هذا ان تطرق
الاحتمال اليه اقل من نظرته الى الاخر حد الضمير ما   حد الضمير
هو اي اسم مبني دل وضعا على متكلم كانا واياي او على
مخاطب كانت واياك او على غايب كهو واياه تقدم ذكره
لفظا ورتبة او لفظا لا رتبة او العكس او تاخر لفظا ورتبة
وقد يكون مفسره معلوما ذهنا نحو انا انزلناه فخرج من
الحد ياء اياي وكاف اياك وها اياه فليست بضماير لعدم
دلالتها على ذلك بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي حروف والدال
على ذلك انما هو ايا لكنه لما وضع مشتركا بين ذلك وارادوا
بيان ما عنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك وشمل الحد
الضمير المشترك الذي لم يوضع لغايب فقط ولا لمخاطب

نقط لانه اذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى
تلك الحيثيه ثم اذا وضع لاخر منهما صدق عليه ايضا من
حيثية اخرى فلا حاجة الى زيادة قيد اخر في الحد ومرادهم
بالغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب
يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى مع ان الغايب
لا يطلق عليه تعالى وافهم الحد ان الضمير الغايب لعايده الى
نكرة معرفة مطلقا وهو قول الجمهور من اقوال ثلاثه
لتخصصه بمن عاد اليه من حيث هو مذكور ولنا انها ان عاد
الى واجب التنكير كالحال والتمييز فهو نكرة او الى جايز
كالفاعل والمفعول فهو معرفة ولا يعود ضمير الغايب على غير
الاقرب الا بدليل وهو قسمان قسم مستتر في عامله لا يظهر
لفظا وقسم بارز لفظا حد الضمير المستتر من حيث
هو ما ليس له صورة ووجد في اللفظ اي الملفوظ به
بل ينوي فيه ويقدر ولا يكون الا مرفوعا كالمنوي في
نحو زيد ضرب فهو هذا المنوي لم تضع العرب له لفظا

واغا

وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو انت
وهو واجروا عليه احكام اللفظ وهو قسمان قسم
مستتر في عامله وجوبا فيمتنع اظهاره لفظا وقسم
مستتر فيه جوازا فيصح اظهاره لفظا حد الضمير
المستتر وجوبا هو ما لا يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير
منفصل عند ارادة حذفه وجعل الظاهر او الضمير
خلفه كالمقدر في فعل الامر المسند الى الواحد كما
مر وفي المضارع المبدو بالهمزة او النون او تا
خطاب الواحد كاقوم ونقوم وتقوم وفي اسم الفعل
غير ماض كاوه ونزال وفي افعل في التعجب نحو ما
احسن زيدا حد الضمير المستتر جوازا هو ما يخلفه
ذلك من اسم الظاهر او ضمير منفصل عند ارادة
حذفه وجعل الظاهر او الضمير خلفه كالمرفوع بفعل
الغايب او الغايبة او الصفات المحضة او اسم
الفعل الماضي كزيد يقوم وهند تقوم وزيد قايم

حد الضمير

حد الضمير

حد الضمير

اومضروب اوحسن اوهيهات فالضمير في هذه الامثلة
مستتر جوازًا بدليل جواز زيد يقوم ابوه اومايقوم
الاهو وكذا الباقي حد الضمير البارز هو ماله
حد الضمير البارز
صورة ووجود في اللفظ كانا وانت وكاف اكرمك وها
غلامه وهو قسمان قسم متصل بعامله وقسم منفصل
عنه كما مثلنا حد الضمير المتصل هو مالايبتدا به
حد الضمير المتصل
في اول الكلام فلايقع صدرا بل عجزا فهو غير مستقل
بنفسه سواكان مرفوعا اومنصوبا اومجرورا ولا
يقع في الكلام بعد الا اختيارا عند الجمهور فلايقال
اكرمت الاك الا في ضرورة حد الضمير المنفصل
حد الضمير المنفصل
هو مايبتدا به في اول الكلام سواكان مرفوعا او
منصوبا فهو مستقل بنفسه فيقال انا مؤمن واياك
اكرمت ولايكون مجرورًا لئلا يلزم تقديم المجرور
على الجار ويقع في الكلام بعدها اي الا اختيارا
فيقال ماقام الا انا وما اكرمت الا اياك كما يقال
ذلك

ذلك نظما حد العلم من حيث هو ما اي اسم وضع
حد العلم
لمعين خارجًا او ذهنا لايتناول غيره بالاصل فخرج
فخرج بالمعين النكرة وبما بعده بقية المعارف فان
منها وضع لمعين وهو اي جزئي مستعمل فيه ويتناول
غيره بدلا عنه فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من
اي جزئي ويتناول جزئيا اخر بدله وهلم جرًا و
كذا الباقي وهو قسمان قسم شخصي وقسم جنسي
حد العلم الشخصي
حد العلم الشخصي هو ما وضع لشيء معين خرج
النكرة في الخارج خرج علم الجنس لانه يتناول ما وضع
لذلك غيره كاسما الاساكن والاناسي خرج الضمير
وغيره من اقسام المعرفة لما مر وقولنا من حيث
الوضع له مدخل للعلم العارض الاشتراك كزيد
سمي به كل من جماعة وهو اربعة اقسام اي انواع
قسم مرتجل وقسم منقول من غيره وقسم لقب
حد العلم المرتجل
على شيء وقسم كنية لشيء من هنا حد العلم المرتجل

العلم الجنسي موضعا يذكر بعد حد الكنية حد العلم الجنسي
هو ما وضع لشي معين خرج به النكرة في الذهن اي ملاحظ
الوجود فيه كاسامة علم للسبع اي الماهية الحاضرة
في الذهن فهو في التعيين بمنزلة المعرفة بلام العهد
الحقيقة فقولك اسامة اجرا من ثعالة بمنزلة قولك
الاسد اجرا من الثعلب واجرا الاحكام اللفظية لعلم
الشخص على متعلق ما جاء علم الجنس دليل اعتبار التعين
فيه وبهذا القيد خرج علم الشخص ويكون في الاشخاص كام
عريط للعقرب وثعالة للثعلب وفي المعاني كبرة
وفجار للفجرة تقول لا تفارق برة اي المبرة ولا تقرب
فجار اي الفجرة الحد هنا حد العلم المرتجل هو ما استعمل
من اول الامر علما بان لم يكن موضوعا في الاصل لشي
بل اخترع ابتدا للعلمية فهو علم من اول احواله من
قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية سوا
كان قياسا كعمران وحمدان وفقعس او [illegible]

حد العلم المرتجل

بفك

بفك ما يدغم كمحبب او فتح ما يكسر كموهب او كسر ما يفتح كمعدي
من قولهم معدي كرب او تصحيح ما يعل كمدين او
اعلال ما يصحح كداران حد العلم المنقول هو ما
استعمل قبل العلمية في غيرها بان كان في الاصل موضوعا
لشي ثم جعل علما على شي اخر فهو علم على ثاني احواله و
هو اقسام لان نقله اما من اسم كخاتم ومنصور و
حسن وعباس وزيد وزيدون وبركات وعساكر
وقوم ونوك ونزال او من فعل مجرد عن الفاعل كشمر
ويشكر واصمت او من جملة اسمية كزيد قايم او فعلية
نا علمها اما ظاهر كزاد الخير ودام السرور وطاب
الزمان او مستتر نحو يزيد في قولهم المال يزيد او
بارز كقوله على اطرقا باليات الخيام او من حرفي
كانما او من حرف واسم كيا زيد او من حرف وفعل
كقد قام فهذه ثلاثة وعشرون قسما ثم هل المراد
ما سمع من كلامهم التسمية به ويقاس غيره ام يقتصر

حد العلم المنقول

على ما سمع ووقع في كلامهم ظاهر قول التسهيل في باب
التسمية بكاين ما كان ان المراد سمع ام لم يسمع حد
العلم اللقب هو ما برفعة المسمى اى بمدحه سوا كان
مضافا كزين العابدين او مفردا كالمسيح والصديق
والفاروق او اشعر بضعته بفتح الضاد المعجمه اي ذمه
كذلك كبطة وقفة وعابد الكلب وانما قلنا اشعر دون
دل لان الواضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى
المدح او الذم لا لهما معًا ولا للمعنى المذكور حد
العلم الكنيه هو ما صدر باب او ام حال كونهما مضا
فين لما بعدهما كابي بكر وام سلمة زاد الفخر الرازي
والرضي في العلم الجنسي وبن او بنت مضافين كابن
اوي وبنت وردان ولا تكون الا مضافة بخلاف اللقب
كما مر والحكمة في الاتيان بها قد يكون مجرد التفاول بالعقب
او التعظيم او لهما معًا حد اسم الاشارة هو اسم
مظهر دل بايماء اى باشارة على اسم حاضر حضورا

عينيا

حد العلم اللقب

حد العلم الكنيه

حد اسم الاشارة

عينيا لهذا البيت او ذهنيا نحو تلك الجنة او على اسم
منزل منزلته اى الحاضر كقوله اوليك اباي فجيني
بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع هو حد الموصول الا
سمى هو ما افتقر اى احتاج الى الوصل في تميم فا
يدته ولهذا سمي ناقصًا بجملة اسمية او فعليه خبرية
اى محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر
الي قايلها معهودة للمخاطب ليتعرف الموصول بها
كجاء الذي ابوه قايم او قام اخوه الا في مقام التهويل
والتعظيم فيحسن ابهامها او الي الوصل بشبهها
من ظرف او جار ومجرور يكونان تامين اى مفيدين
ما يحسن السكوت عليه متعلقين باستقر ونحوه
مما هو فعل محذوف وجوبًا كجاء الذي عندك او في
الدار بخلاف جاء الذي امس او بك او الي الوصل
بوصف صريح اى خالص للوصفية بان لم تغلب
عليه الاسمية كجاء الضارب او المضروب والوصل

حد الموصول الاسمي

بهذا الوصف خاصٌ بال الموصولة وهو مع معموله مفرد
فهو مستثنى من قولهم شرط الصلة ان تكون جملة او
شبهها واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن
فصحح في المغني انها حرف تعريف كالداخلة على السالم
من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه الاسمية كا
كالابطح والاجرع و واقتصر مع ذلك الى عايد مطابق
للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما ليرتبط الموصول
بصلته وذكره في اللفظ هو الغالب وقد يحذف مطلقا
او الى اسم ظاهر هو الموصول في المعنى صفته اي قايم مقام
العايد في الربط كقوله سعاد الذي اضناك حب سعاد
واعراضها عنه اشهر وزاد اي حبها فان قلت التعريف
غير مانع لصدقه بالنكرة الموصوفة بجملة متصلا نحو
واتقوا يوما ترجعون فيه فانها مفتقرة الى جملة وعايد
قلت النكرة المذكورة وان افتقرت في حال وصفها
الى ما ذكر لكن هذا الافتقار ليس بلازم لزواله
في حال

حد الموصول

في حال عدم الوصف نحو صمت يوما حد الموصول
الحرفي هو ما أول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى
عايد يعود اليه لكونه حرفا والضمير لا يعود الا على
الاسما فخرج الاسمي لاحتاجه الى عايد مع انه لا
يؤول بالمصدر والموصول الحرفي خمسة احرف أَنَّ
أَنْ وكَيْ وَمَا ولَوْ بعجبت من انك قايم وان تصوموا
خير لكم ودوا ما عنتم يود احدهم لو يعمر وفي المغني
عند الكلام على ان المفتوحة المشددة ما حاصله
ان خبرها ان كان مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه
ومنه بلغني انك في الدار اي استقرارك فيها
اذ الخبر في الحقيقة هو المحذوف وان كان جامدًا
قدر بالكون فتقدير بلغني ان هذا زيد بلغني كونه
زيدا لان كل خبر جامد تصح نسبته الى المخبر عنه
بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شيت قلت
هذا كاين زيدا او معناهما واحد انتهى هذا

اذا كان مثبتًا فان كان منفيًا اتيت بلفظ عدم بدل
اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقديره في
نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك والمراد
بالتاويل السبك وان حمل على التفسير فيخرج بالمعية
الفعل المضاف اليه نحو هذا جا في حين قمت فانه مؤول
بالمصدر اي حين قيامك لكن لا مع شي اخر وكذا نحو
هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى حد الاعراب
وهو مصدر اعرب يجئ لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير
والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الابانة اذ القصد
به ابانة المعاني المختلفة اثر من حركة او حرف او سكون
او حذف ظاهر ذلك الاثر او مقدر وجوده لمانع يجلبه
العامل اي يحدثه بدخوله لفظا او تقديرا بخلاف ما لا
يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع والحكاية والتقاء
الساكنين فليس اعرابًا في اخر الكلمة حقيقة من اسم متمكن
وفعل مضارع عن نوني الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من

الكلمات

حد الاعراب

الكلمات سواهما والمراد بالاخر ما كان اخر حقيقة
كدال زيد وميم يقوم او مجازًا كدال يد وكذا الافعال
الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست
اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن
الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشر فان
الاعراب فيهما في جزء الكلمة واما الجزء الثاني قال ابن هشام
الذي يظهر لي في الجواب انه حال محل النون وهي بمنزلة التنوين
والاثر الظاهر حركات اخر زيد في نحو جاء زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد وحركتي اخر يضرب في نحو زيد يضرب
ولن يضرب وكسكون اخره في نحو لم يضرب والمقدر كالحركات
المنوية في اخر المقصور والمضاف للياء في نحو جاء الفتى او
غلامي ورايت الفتى او غلامي ومررت بالفتى او غلامي
وكالحركتين المنويتين اخر الفعل المعتل بالالف في نحو زيد
يخشى ولن يخشى وكالسكون المنوي اخر يكن في نحو لم يكن
الذين كفروا والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز

حد البنا

عن شي اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر وهذا الحد بناءً على
القول بان الاعراب لفظي واختاره ابن مالك ونسبه الي
المحققين قال المرادي وهو اقرب الي الصواب وحده على القول
بانه معنوي تغيير اواخر الكلم لفظا او تقديرا لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظا او تقديرا حد البنا وهو لغة وضع شي
على شي يراد به الثبوت واصطلاحًا ما اي شي جي به لا لبيان
مقتضى العامل اي لا لبيان الاثر الذي يقتضيه العامل اي
يطلبه من فاعلية او مفعولية او اضافة من شبه الاعراب
بيان حركة ثم كحيث او فتح كاين او كسر كامس او سكون
كلم وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا اوسطها وليس
هو اي ما جي به حكاية نحو من زيد ومن زيدًا ومن
زيدٍ في جواب من قال جاء زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد او اتباعا لما بعده كقراة بعضهم الحمدِ لله بكسر
الدال او نقلا كقراة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا
من سكونين نحو من يشاء يضلله وهذا الحد بناءً على

ان البنا

حد الاسم المبني

ان البنا لفظي وهو مذهب ابن مالك وجماعة وحده
عند من يقول انه معنوي لزوم اخر الكلمة حالة واحدة
حد الاسم المبني هو ما شابه الحرف شبها قويا يدنيه
منه اي يقربه بان لم يكن ثم معارض يقتضي اعرابه
فان عارضه معارض الغي وجه الشبه لضعفه او
اعرب الاسم موجها لتقضي الاعراب فانه داعيه الى الاصل
وذلك كاي الموصولة وهذين واللذين كما سيجي وقولنا
في وضعه او معناه او استعماله او افتقاره
او اهماله او لفظه بيان للوجوه المعتبرة في شبه
الحرف متعلق بشابه وقد يجتمع في مبني شبهان فاكثر
كالمضمرات وكلمة او هنا لمنع الخلو ولكل منها حد يميز
به والقول بان سبب بنا الاسم هو مشابهته للحرف
لا غير هو الصحيح المختار ونقله جماعة من المتاخرين
عن ظاهر كلام سيبويه وجزم به ابن مالك في
كتبه ثم اذا قلنا ان سبب البنا شي واحد او اكثر

فهل هو مجوز للبنا او موجبه مذهب الشيخ عبد القاهر
الاول مستدلا باي الموصولة والجمهور الثاني واعتذروا
عن اعراب اي وتحاجون الى الاعتذار عن اعراب قد
الاسمية فانهم قالوا ببنايها مع جواز اعرابها بقلة شبه
والاصل في البنا السكون وما بني على حركة فلسبب
حد الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع ان يكون
الاسم موضوعا في الاصل على خلاف اصل وضعه بان
يوضع على حرف واحد كتا قمت فانها كقد وبل كبا الجر ولام
او على حرفين وان لم يكن ثانيهما حرف لين لنا من قمنا
فانها كقد وبل فيوضع الاسم على ذلك استحق البنا لمشابهته
الحرف في اصل وضعه اذ الاصل في وضع الاسم والفعل ان
يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا به وحرف يوقف
عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جيء بها لانه اختصر
بها الافعال اذ معنى ما قام زيد انتفى القيام عن زيد
فلا بد ان تكون اخصر من الافعال والا لم يكن للعدول

حد الشبه الوضعي

عنها

عنها اليها فايدة وانما اعرب نحو اب واخ لكونه ثلاثي
الوضع ومع على الاصح للزومها الاضافة حد الشبه
المعنوي هو ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف
التي لا تليق بغيرها فيصير مؤديا كذلك المعنى الذي
يؤدي بالحرف سوا وضع لذلك المعنى حرف ام لا وكذا
قلنا ولم يوضع انتم لذلك المعنى حرف مستعمل فالاول
كمتى فانها متضمنة معنى الاستفهام في نحو متى نصر الله و
معنى الشرط في نحو متى تقوم اقم ولكل من المعنيين
حرف يؤدي به فقولك متى تقوم اقوم بمنزلة ان
تقوم اقوم فلادي الاسم ما اداه الحرف من المعنى فبني
لذلك والثاني كاسم الاشارة فانه متضمن للاشارة التي من
حقها ان يوضع لها حرف تؤدي به اذ من عادة العرب
الاطناب والاختصار وقد وضعوا لغيرها من معاني
الحروف حروفا تؤدى بها والبناء في هذا اقوى من الذي
قبله لانه لما لم يوضع لمعناه حرف استغنا عنه باسم

حد الشبه المعنوي

حد الشبه الاستعمالي

صار الاسم فيه كانه منزول منزلة الحرف لفظا ومعنى فهو
اقوى لصوقا به وانما اعرب هذان وهاتان لضعف
الشبه لمجيئهما على صورة المثنى حد الشبه الاستعمالي
هو ان يكون الاسم نايبا عن الفعل اي بدخوله عليه
لا لفظا ولا محلا وذلك اسم الفعل كهيهات فانه نايب عن بعد
عامل عمله ولا يتاثر بدخول العامل عليه على ان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب واختاره ابن مالك وهو الصحيح
فبني لشبهه في هذا الاستعمال بالاحرف العاملة عمل
الفعل وهي ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا يتاثر
بالعامل وخرج بانتفاء المصدر الواقع بدلا من فعله
نحو ضربا زيدا فانه وان ناب عن اضرب متاثر بالعامل
فخالف الحرف فبطل الشبه المقتضي للبنا فاعرب جريا على
اصله من الاعراب وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل
حد الشبه الاهمالي هو ان يكون الاسم مشبها للحرف المهمل
كبل ولو في كونه غير عامل فيما بعده وغير معمول لما قبله كاوايل السور
فانها شابهت الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا
بناء

اي عاملا عمله ولا يتاثر بالعامل صح

حد الشبه الاهمالي

بناء على القول بان اوايل السور لا محل لها من الاعراب
لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه ومن
هذا الشبه الاسما قبل التركيب واسماء الهجا المسرودة
كالف باتا واسما العدد كواحد اثنان وهذا الشبه
ادرجه قريب ابن هشام في الشبه الاستعمالي فهو قسم
منه كالافتقاري عندهما والاولى افراد كل قسم على حدة
حد الشبه اللفظي هو ان يكون الاسم مشابها له للحرف
العامل او المهمل في صورته ولفظه كحاشا الاسمية
ذكر ابن مالك انها بنيت لشبهها حاشا الحرفية في اللفظ
ومثلها على الاسمية وكلا بمعنى حقا بنيا لمشابهة الاولى
لعلى الحرفيه والثانيه لكلا الحرفيه ذكرهما ابن الحاجب
وكذا قد وعن الاسميان وقد يقال بنيا لشبههما
بالحرف في الوضع حد الاسم المعرب هو ما سلم من
مشابهة الحرف المقتضية لبنائه بان لم يشبهه اصلا
اوشبهه لكن مع قيام مانع اقتضى اعرابه كما تقدم والمعرب

حد الشبه اللفظي

حد الاسم المعرب

مشتق من الاعراب فهو ما قام به الاعراب اي الاثر والتغيير
على القولين وتعريفه بما ذكر على القولين تعريف باللازم وقوله
في القطر المعرب ما تغير اخره بسبب العوامل الداخلة
عليه تعريف بالمفهوم وقضيته ان الاعراب معنوي وهو
لا يناسب ما جرى عليه في الاوضح والشذور والجامع من
انه لفظي حد العامل الجالب للاعراب ما اي شي اثر
رفعًا او نصبًا او جزمًا او جرًا في اخر الكلمة المعربة من اسم
مقدم مؤخر
او فعل او حرف بيان لما مررت بعمرو وبغلام زيد ولم يضحك
والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم
ولا يوثر العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على
معمول واحد ولا يمتنع ان يكون معمولان والفعل ثلاثة
اقسام قسم لازم للزومه فاعله ويقال له قاصر غير متعدٍ
وقسم متعد لمجاوزته فاعله وقسم واسطة لا يوصف بلزوم
ولا تعدٍ وهو الناقص ككان وكاد واخواتها واما ما يستعمل
بالحرف وبتركه كشكر ونصح فهو من قسم المتعدي كما ستعرفه
فلا حاجة الى عده قسمًا براسه حد الفعل اللازم هو ما لا

حد العامل

حد الفعل اللازم

مفعول به له اصلا لا بنفسه ولا بحرف جرٍ كالدال على
حدوث ذات كحدث المطر ونبت الزرع او صفةٍ
حسية كطال الليل وخلق الثوب او على سجية كجبن زيد
وشجع لا بواسطة فقط من حرف جر كغضبت
من زيد او تضمن معنى فعل متعدٍ كقوله ارحبكم الدخول
في طاعة الكرماني اي وسعكم او صوغه على افعل
نحو اذهبت طيبا تكم او فعل كفرحته او فاعل كجالسته
او استفعل كاستحسنته او غير ذلك وقد يحذف حرف
جر ويبقى المجرور على حاله شذ وذا وقد ينصب
المجرور والحذف مع النصب مطرد عند امن اللبس
مع أنْ وأنّ مزادة في المغني والاوضح وكي وعلامة
اللازم ان لا يصاغ منه اسم مفعول تام وان لا
يصلح لما سيجي حد الفعل المتعدي هو ما له
مفعول به يصل اليه بغيرها اي بغير واسطة
اما دايما كافعال الحواس كسمعت كلام زيدٍ او تارة

حد الفعل المتعدى

وتاره بما كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له اوتارة
ولا يصل اليه اخرى كفغر فاه وشحاه اي فتحه وفغر فوه و
شحا فوه اي انفتح وعلى هذا يحمل قول الجوهري يتعديان
ولا يتعديان وعلامته ان يصاغ منه اسم مفعول تام
وان لا يصلح لان يتصل به ضمير يعود على غير المصدر
ذلك الفعل بان يتصل به ضمير المصدر نحو خالد اكرمته
او ضمير مصدر فهو ذلك الفعل نحو العلم فهمه زيد وحكم
المتعدي والقاصر بالنسبة الى غير المفعول به سوا
وعومل معاملته في العمل من رفع ونصب من الاسما
عشرة وهو على سبيل التعداد اسم الفعل كهيهات
العقيق والمصدر اي المقدر بحرف مصدري كعجبني
ضربك عمرا غدا والا فلا عمل له واختار ابن مالك
ان تقديره بذلك ليس شرطا لازما لصحة عمله
بل غالبا واسمه نحو اظلوم مصابكم رجلا ما هو
مبدو بميم زايده لغير المفاعله واسم الفاعل
ولو

ولو مثنى ومجموعا اهدى السلام تحية ظلم كجاء الضارب
زيدا والمثال كذلك نحو انه لمنحار بوائكها واسم
المفعول كذلك كجا المضروب عبده والصفة المشبهه
باسم الفاعل كزيد حسن وجهه واسم التفضيل كزيد
احسن الناس تبسما والظرف نحو اعندك او ما
عندك زيد والجار والمجرور نحو افي الدار او ما في
الدار زيد المعتمد ان لصحة عملهما على نفي او استفهام
كما مر او موصوف كمررت برجل عنده او في كمه صقر او
موصول كجاء الذي عنده او في الدار اذ ضح يترجح فيما
~~وجب اعرب فاعلا فالمذهب المختار بعدهما~~ او
يجب فيه كونه فاعلا او مبتدا مخبرا عنه باحدهما حيث
اعرب فاعلا فالمذهب المختار رفعه باحدهما لا بالفعل
المحذوف لنيابتهما عن ذلك المحذوف الذي هو متعلقهما
المقدر باستقرا وقربهما منه باعتمادهما فان لم يعتمد
اتصين عند الجمهور الابتدا وجاز عند غيرهم الوجهان

حد اسم الفعل

حد اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى وعملا وليس فضلة في الكلام ولا متاثرا بعامل يدخل عليه فلا يقع مبتدا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بخلاف الحروف وان ناب عن الفعل يقع فضلة والمصدر والصفه فانهما وان نابا عن الفعل يتاثران بعامل وهو قسمان قسم مرتجل ابتدا وقسم منقول من غيره حد اسم الفعل المرتجل هو ما وضع من اول الامر اسما للفعل بان لم يوضع في الاصل لشي بل اخترع ابتدا اسما للفعل كشتان وصه فهو اسم فعل على اول احواله حد اسم الفعل المنقول هو ما وضع لغيره اى لغير اسم الفعل بان كان موضعا في الاصل لشي ثم نقل من ذلك الغير اى الشي اليه فهو اسم فعل على ثاني احواله ونقله اما من ظرف نحو مكانك بمعنى اثبت وعندك ولديك ودونك بمعنى خذ او جار ومجرور نحو اليك بمعنى تنح وعلى بمعنى اولني وعليك بمعنى الزم ومنه عليكم انفسكم او مصدر استعمل فعله نحو رويد زيدا

بمعنى

حد اسم الفعل المرتجل

حد اسم الفعل المنقول

بمعنى امهله واهمل وذلك قولهم بله زيدا اي دعه حد المصدر هو دال بالاصالة بفتح الهمزة اى بالوضع على معنى هو الحدث قايم بفاعل كفرح زيد فرحا وحسن زيد حسنا او على معنى صادر عنه كقعد زيد قعودا وضرب بكر ضربا ثم ذلك المعنى صادر اما حقيقة كما مثلنا او مجازا كمرض زيد مرضا ومات بشر موتا فان صدورهما من المريض والميت مجازا وعلى معنى واقع على مفعول قال ابن مالك هو مصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجنون وقيل الاصالة مخرج لاسم المصدر فان دلالته على الحدث انما هو بالاستعمال اي باقامته مقام المصدر في بعض المواضع كما يقال المصدر مقام اسم الفاعل واسم المفعول حد اسمه هو ما ساوى المصدر المتقدم في الدلالة على معناه ولكن خالفه اما بعلمية بان يجعله الواضع علما على شي كيسار وفجار وسبحان فانه حينئذ لا يعمل عمل الفعل لمخالفته للمصادر

حد المصدر

حد اسمه

الاصلية بكونه لا يقصد به الشياع ولا يضاف ولا
يقبل ال ولا يوصف ولا يقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل
بالفعل وكذلك لم يقم مقام المصدر الاصلي في توكيد الفعل
او بيان نوعه او عدده او خالفه بخلوه لفظا او تقديرا
اي فيهما معًا دون عوض عن شي من بعض ما اي شي
كاين في فعله كوضوء وغسل فانهما مساويان للتوضي
والاغتسال في المعنى والشياع وجميع ما ذكر وخالفاه
بخلوهما دون عوض من بعض ما في فعلهما وهما توضا
واغتسل اذ حق المصدر ان يتضمن حروف الفعل بمساواة
كتوضا توضاءً او بزيادة عليه كدحرج دحرجة وخرج
عن الحد ما خالفه بخلوه لفظا فقط كقتال فانه مصدر
قاتل مع خلوه من المدة الفاصلة بين فا الفعل وعينه
لانها وان حذفت لفظا اكتفى بتقديرها بعد الكسرة
وقد يقال قيتال باثباتها وقولنا دون عوض مخرج
لنحو عدة فانه مصدر وعد مع خلوه من الواو ولكن
جعلت

حد اسم الفاعل

جعلت البنا في اوله عوضا عنه فكانه باق حد
اسم الفاعل هو ما اشتق اي اخذ من مصدر
فعل ثلاثي او غيره لمن قام الفعل به اي تلبس به
على معنى الحدوث اي حدوث الفعل وصدوره عنه
كضارب ومكرم فهو دال على حدث وصاحبه وخرج
عن الحد الفعل بانواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن
الحدوث لا للدلالة على من قام به وكذا اسم المفعول
فانه انما اشتق لمن وقع عليه وكذا اسما الزمان
والمكان فانهما انما اشتقان لما وقع فيها وكذا الصفة
المشبهة واسم التفضيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل
على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث حد المثال هو

حد المثال

ما حُوِّلَ بالبناء للمفعول مع تشديد الواو للمبالغة
في الفعل والتكثير فيه من صيغة اسم فاعل الثلاثي
الى صيغة فعّال بتشديد العين كقوله لبّاسًا اليها
جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وسمع اما العسل

فانما شراب او الى مفعال بكسر الميم كمضراب
او الى فعول بفتح الفا كقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادًا فانك عاقر والتحويل الى هذه الثلاثة بكثرة
او الى فعيل بكسر العين وبعدها يا سميع من كلامهم ان الله سميع
دعا من دعاه او الى فعل بكسر العين من غير يا كقوله اتاني انهم
مزقون عرضي والتحويل الى هذين قليل والثاني اقل والمشهور ان
هذه الامثلة لا تتفاوت في معناها ولكنها كلها على المبالغة لا
تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف
قتال الناس واذا لم تدل على المبالغة لم تعمل حد اسم المفعول — حد اسم المفعول
هو ما اشتق اي اخذ من مصدر فعل ثلاثي او غيره لمن وقع
الفعل الصادر من غيره عليه كمضروب ومكرم فهو دال على حدث
ومفعوله وخرج عن الحد الفعل واسما الزمان والمكان
واسم الفاعل واسم التفضيل والصفة المشبهة لما مر حد — حد الصفة المشبهة
الصفة المشبهة باسم الفاعل هو ما اشتق اي اخذ من فعل
لازم اي قاصر مقصود بما اشتق افادة ثبوت معناه لموصوف

واستمراره

واستمراره دون حدوثه فاذا قلت زيد حسن فمعناه
اثبات الحسن له واستمراره لا انه متجدد حادث
فاذا قصد بالصفة الحدوث قيل زيد حاسن الآن
او غدًا ولهذا قيل في ضيق لما قصد الحدوث
ضايق قال تعالى وضايق به صدرك وعلامتها
صحة تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها حد — حد اسم التفضيل
اسم التفضيل هو ما اشتق اي اخذ من فعل ثلاثي
منصرف تام مجرد لفظا او تقديرا قابل للتفاوت
غير دال على لون ولا عيب ولا منفي ولا مبني للمفعول
لموصوف قام به الفعل ملتبس بزيادة على غيره
في اصل ذلك الفعل فهو دال على المشاركة والزيادة
كاكرم واعلم ويجوز تعلق الباء بالموصوف فهو ظرف لغو
اي لذات متصفة بتلك الزيادة وخرج عن الحد
اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسما وكذلك ما عدا

حد التعجب

المحدود من الصفات حد التعجب هو انفعال يحدث
في النفس عند الشعور من الشخص بامر يحدث من خير
وشر يجهل سببه فلا يعرف ما هو ومن ثم قيل
اذا ظهر السبب بطل التعجب فلا يطلق على الله تعالى انه
متعجب اذ لا يخفى عليه شي وما ورد منه في التنزيل يصرف
الى المخاطب وله صيغ كثيرة دالة عليه والموضوع منها لا
نشاء التعجب ثلاثة صيغ لا غير حد الفاعل هو ما

حد الفاعل

اي اسم مؤولا تقدم الفعل التام عليه متصرفا كان
او جامدا او شبهه مما يعمل عمله كاسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسمه عليه ولكن بالاصالة بفتح
الهمزة واسند مع ذلك الفعل التام او شبهه اليه على جهة
قيامه به وان لم يكن واقعا منه كعلم زيد ويختلف الوانه
او لم يكفهم انا انزلنا او على جهة وقوعه منه كقام زيد
وبكر قائم ابوه فخرج بتقديم ما ذكر عليه المبتدا والخبر
وبالتام مرفوع كان وكاد واخواتهما وما تصرف منها

فلا يسمى

فلا يسمى فاعلا اصطلاحا وبالاصالة نحو قائم اذ المسند
فيه وان قدم لفظا مؤخر رتبة وبالاسناد اليه المفعول
في نحو ضربت زيدا وانا ضارب خالدا وبالقيد الاخير
ما ناب عن الفاعل كضرب زيد ومضروب غلامه
فان اسناد ما ذكر اليه على جهة وقوعه عليه حد

حد نائبه

نائبه هو ما اي اسم ولو مؤولا حذف فاعله للجهل
به او لغرض لفظي او معنوي واقيم هو اي نائب
من مفعول به او مصدر او ظرف متصرفين مختصين
او مجرور مقامه في اسناد العامل اليه ووجوب تاخيره
عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه وتانيث
عامله لتانيثه كضرب زيد ونحو قل اوحي الي انه استمع
واكرم يوم الجمعة او في الدار او اكرام حسن فخرج درهما
في قولك اعطي زيد درهما ولا يخفى ان الانابة متوقفة
على تغيير العامل الى طريقة فعل او يفعل او مفعول
فالتغيير شرط فيها لا انه من تتمة الحد كما توهمه عبارة

الشذوذ فاذا وجد المفعول به تعين اقامته ونصب
ما عداه فيقال ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في الدار فان لم يوجد فالمصدر او الظرف
او المجرور ولا اولوية لبعض منها على بعض **حد المبتدا**
هو **اسم** ولو مؤولاً **المجرد عن عامل لفظي** كقام وكان
ولعل والتجرد عنه اما **لفظا** كزيد قايم وان تصوموا
خير لكم **او حكما** نحو بحسبك درهم ورب رجل عالم
اكرمته مما هو مجرور بحرف زايد او في حكمه حالة كونه
مخبرا عنه كما مر **او وصفا** مخبرا به في المعنى **رافعا** ذلك
الوصف **لما** اي لشي **انفصل** في اللفظ اي ظهر فيه **واغنى**
في حصول الفايدة عن الخبر سوا كان اسما ظاهرا كاقايم
الزيدان او ضميرا بارزا نحو خليلي ما واف بعهدي
انتما فلا كان كما مر او نايبا عنه نحو ما مضروب العمران
والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمنسوب لكن لا بد في صحة الابتدا به
من

حد المبتدا



من ان يعتمد على النفي او استفهام وهذا الوصف لا
خبر له لانه في معنى الفعل اذا قصد به ما قصد بالفعل
والفعل لا يخبر عنه وتقييد الاسم بالمجرور مخرج لما عداه
من المرفوعات والعامل باللفظي مخرج للمعنوي وهو
الابتدا ومشعر بانه عامل فيه وهو كذلك بناء على راي
الجمهور اي عامل المبتدا معنوي وخرج بقولنا مخبرا عنه
او وصفا هيهات العقيق فانه ليس مخبرا عنه ولا وصفا
وان كان اسما مجردا رافعا لمكتفى به وخرج بما بعد
الوصف اقايم ابوه زيد فان قايما لا يكتفي بمرفوعه
فزيد مبتدا وقايم خبره وابوه فاعل قايم **حد خبر**
هو **ما** يكون اي شي **تحصل به** اي بانضمامه **الفايدة**
مع اسم **مبتدا** مخبر عنه به يكون **غير الوصف المذكر**
في حد المبتدا السابق فخرج عن ان يكون خبرا مرفوع
الفعل من فاعل او نايبه لانه متمم للفايدة مع
فعل ومرفوع الوصف المذكور وان تمت به الفايدة

حد خبر

مع مبتدا لما مرّ ان هذا الوصف لا خبر له والخبر قسمان
مفرد وجملة والمفرد ما العوامل الاسماء تسلّط على لفظه
كما مرّ ثم ان كان جامدا لم يتحمل ضمير المبتدا او مشتقا
تحمله ما لم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا **حد المفعول به**
هو ما اي شي وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدًا
فخرج بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس الفعل الواقع
والمفعول له وقع لاجله الفعل والمفعول فيه واقع فيه
الفعل والمفعول معه وقع معه الفعل والمراد بوقوع الفعل
عليه تعلقه به من غير واسطة بحيث لا يعقل الا به فدخل
نحو اوجدت ضربا وما ضربت زيدا وخرج نحو تضارب زيد
وعمرو ومما دل على مفاعلة و والمفعول به منه الاسم
المنصوب المنصوب على الاشتغال كزيدا ضربته او
على التنازع كلقيت واكرمت خالدًا او على الاختصاص
نحو نحن معاشر الانبيا لا نورث او على الاغرا نحو السلاح
السلاح او على التحذير نحو ناقة الله وسقياها او على

حد المفعول به



الثلا كيا عبد المطلب **حد الاشتغال** ويجري في
النصب وفي الرفع والمحدود الاول ان يتقدم في اللفظ
اسم معرفه او نكرة ويتاخر عنه اما فعل متصرف اي
مختلفة ابنيته لاختلاف الزمن كضرب ودحرج واكرم
او وصف صالح للعمل فيما تقدم عليه مشغول ذلك المتاخر
من فعل او وصف من نصبه اي المتقدم لفظا كزيدا
ضربته او محلا كهذا اكرمته بالنصب متعلق بمشغول
لمحل ضميره اي المتقدم كما مرّ او بالنصب لملابسه اي الضمير
كزيدًا ضربت اخاه او هذا ضربت غلامه والنصب للمحل
او الملابس اما بواسطة كزيدًا او هذا مررت به او
بغلامه او غيرها كما مرّ وخرج بالفعل والوصف غيرهما
كالمصدر واسم الفعل والحرف وبالمتصرف الفعل الجامد
كعسى ونعم وبئس وبالصالح للعمل نحو زيد انا الضاربه
ووجه الاب زيد حسنه لان الصلة والصفة المشبهه
لا يعملان فيما قبلهما فلا يفسران عاملا ولهذا قال المرادي

حد الاشتغال

المراد بالعامل هنا ما يعمل فيما قبله والاصل في ذلك الاسم
المتقدم جواز رفعه ونصبه ما لم يكن مانع فيعمل بمقتضاه
حد التنازع هو ان يتقدم في اللفظ عاملان من فعل
متصرف او شبهه مذكوران في اللفظ فاكثر كثلاثة
عوامل اتفقا في العمل او اختلفا فيه على معمول واحد
مطلوبا لكل منهما من حيث المعنى مرفوعا او منصوبا
او مجرورا نحو لقيني واكرمني زيدا ولقيت واكرمت زيدا
او ضربني واكرمت زيدا او ذهب ومررت بزيد فاكثر
كالحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين فقد استبان لك انه لا تنازع فيما تقدم ولا ما حذف
من العوامل ولا بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا
بين جامدين ولا بين جامد وغيره ولا بين اثنين اكد
احدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول
والثاني لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية فلا عمل
له بدليل قوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

فلو

حد التنازع

حد الاختصاص

فلو كان فيه تنازع لاضمر الفاعل في احدهما حد
الاختصاص هو حكم علق بالبناء للمفعول بضمير ما
اي الذي او شيء تاخر عنه اي عن الضمير سواء كان
كان الضمير لمتكلم وهو الغالب نحو نحن العرب اقرى
الناس للضيف او لغيره نحو بك الله نرجو الفضل
وهو بمعنى ما تاخر عنه من اسم ظاهر منصوب بيان
لما معرفة اما بال او بالاضافة او بالعلمية وقد مرت
امثلة ذلك وربما كان انا في المذكر نحو انا افعل كذا ايها
الرجل وايه في المونث نحو اللهم اغفر لنا ايتها الع
العصابة والغرض من ذكر الاسم الظاهر تخصيص
مدلوله عما نسب اليه فايها الرجل مثلا في المثال السابق
لم يرد به المخاطب بل اريد به ما دل عليه ضمير المتكلم
السابق وهو انا حد الاغراء هو تنبيه المخاطب على
امر محمود من علم وصلاة وغيرها ليفعله المخاطب
فيرتكبه نحو الصلاة جامعة بنصب الصلاة على الاغرا

حد الاغرا

بتقديرا حضروا وجاسمة على الحال ولا شك ان حضور
حضور الصلاة امر محمود يطلب ارتكابه لما يترتب عليه
من الثواب بفعلها **حد التحذير** هو تنبيه **المخاطب** حد التحذير
على امر مكروه من شر وكذب وغيرهما **ليجتنبه** المخاطب
فلا يرتكبه نحو اياك والاسد اى احذر تلاقى نفسك
والاسد فحذف الفعل ثم المضاف الاول ثم الثاني
واثبت الثالث وهو الضمير فانفصل لزوال الاتصال
ولا شك ان تلاقى الاسد امر مكروه على الاطلاق لا سيما
من الجبان فالتباعد عنه مطلوب **حد الاسم المنادى** حد الاسم المنادى
هو مطلوب اقباله غالبا اي توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
كيا زيد او حكما كيا سما ويا ارض ويا جبال فانها
نزلت اولا منزلة من له صاحية الندا ثم ادخل عليها
حرف الندا وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
بحرف من حروف الندا وهي يا وايا وهيا واي والهمزة

نايب في العمل **مناب** ما حذف وجوبا وهو **ادعوا**
او انادي للتخفيف والدلالة على الانشاء اذ لو اظهر
لتوهم الاخبار ووجب لامتناع الجمع بين العوض والمعوض
عنه فخرج نحو ليقبل زيد ولا فرق بين في الحرف النايب
او المطلوب اقباله بين ان يكون **لفظا** اى ملفوظا به
كيا زيد **او تقديرا** اى مقدرا يوسف اعرض عن هذا
يا ليتني كنت معهم **حد الترخيم** وهو لغة ترقيق حد الترخيم
الصوت وتليينه **حذف بعض الكلمة** حقيقة كان ذلك
البعض او مجازا **على وجه مخصوص** عند النحاة هو ان
المرخم ان كان منادي قد والتاء سنه يرخم مطلقا ومجرد
نحو جعفر يرخم بشرط ضمه وعلميته او مجاوزته ثلاثة
احرف ونحو سلمان بشرط كون ما قبل الاخر حرف لين
ساكنا زايدا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة مجانسة
ونحو معدي كرب بخلاف الثانية وان كان غير منادى
فيرخم بشرط اضطرار الشاعر اليه وصلاحيته لان ينادى

حد الاستغاثه

ومجاوزته ثلاثة احرف ان لم يختم بالتانيث حد
الاستغاثه هو ندا من يخلص المستغاث له من شدة
وقع فيها او يعينه على دفع مشقة عنه فالمقصود منها
طلب النصرة والعون نحو يا لله للمسلمين ويا لقومي لغوثة
الاحباب بفتح اللام المستغاث به وجوبا لوقوعه موقع
المضمر وجوبا للتنصيص على الاستغاثه ما لم يكن ضمير متكلم
او معطوفا لم تتكرر معه يا فيكسر وكسر لام المستغاث له وحده
بما لم يكن مضمرا غير ياء فيفتح وقد تجر بمن كما في التسهيل كقوله
يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا
وجوزوا ندا المتعجب منه معاملا معاملة المستغاث كقولهم
يا للما وللعشب وذلك لان الاستغاثة لطلب النصرة والعون
كما مر ورؤية الامر العظيم المتعجب منه تقتضي بالعادة طلب
الشخص من يري ذلك فكانه استغاثة عند رؤية ذلك
العظيم بما هو من جنسه ليحضر حد الندبه وهي في الغالب من
النسا ندا المتفجع عليه لفقده اما حقيقة كقول

حد الندبه

جرير

صدره
حملت امرا عظيما فاصطبرت له
منقول
[illegible]

جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما بان ينزل الموجود
منزلة المعدوم كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
واعمراه حين اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب
او ندا المتوجع منه اما لكونه محل الالم كقوله فواكبدا
من حب من لا يحبني او لكونه سببا له اي للالم كقوله
تقول سلمى وارزيتيه فالرزية سبب للالم لا محل حد

حد المفعول المطلق

المفعول المطلق اي الذي لم يقيد باداة للمصدر الفضلة
المسلط عليه عامل من لفظه والفضلة ما استغني عنه
نحو خلق السموات مفعول به المؤكد لعامله ان كان مصدرا
نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا والا فالمصدر المفهوم
كضربت ضربا والصافات صفا وانت مطلوب طلبا ويسمى
المبهم وان شئت قلت هو مؤكد لعامله مطلقا باعتبار
ما تضمنه من الحدث دون الاضافة والزمن او المبين لنوعه
اي العامل بسبب اختصاصه باضافة كضربت ضرب
الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بال كضربته الضرب

اي الضرب المعهود ويسمى المختص او عدده كضربت المعين او
المبهم ضربتين او ضربات فهو ثلاثة اقسام وقيل قسمان باندراج
هذا في الثاني وخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن
وجَدَّ جِدُّهُ وبما بعدها ما عداه من المصادر الواقعة فضلة
كهمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد
وبيان النوع والعدد وكذا الثاني في نحو كرهت الفجور الفجور
لانه وان كان مؤكدا لكن لغير عامله حد المفعول له المفعول له
ويسمى ايضا المفعول لاجله ومن اجله المصدر القلبي
الفضلة اي المستغني عنه كما مر المعلِّل بكسر اللام اي
الواقع علة لحدث قد شاركه المعلل وقتا وفاعلا
اي فيهما سوا كان باعثا وغاية كهمت اجلالا لك ام باعثا فقط
كقعدت عن الحرب جبنا فخرج بالمصدر نحو جئتك للسمن والعسل
وبالقلبي نحو جئتك قراة للعلم كما قاله ابن الخباز وغيره واعتمده
ابن هشام في الاوضح وبالفضلة نحو حصل لي رغبة
في الخير وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها

وبمشاركة

وبمشاركة الحدث له فيما مر ما اختلف فيه زمان العلة
والمعلول كتهيأت اليوم للسفر غدا وما اختلف فيه
فاعلهما كهمت لامرك اياي فكل منهما وان كان علة الحدث
لا يسمى مفعولا له لانتفاء المشاركة حد المفعول فيه حد المفعول فيه
المسمى ظرفا هو ما ذكر فضلة لاجل امر وقع فيه اي فيما
ذكر من اسم زمان بيان لما مطلقا اي سوا كان مبهما
ام مختصا ام معدودا كصمت يوم الخميس او حينا او
اسبوعا والمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم عرفة والمعدود
ما يقع جوابا لكم كالاسبوع والشهر والمبهم ما لا يقع جوابا
لشي منهما كالحين والحظة او اسم مكان مبهم اي مفتقر الى
غيره في بيان حقيقته وهو اسما الجهات ونحوهن في الابهام
والافتقار كجلست امامك او عندك واسما المقادير كسرت
فرسخا او بريدا او ما فيه مادة عامله وهو اسم المكان
المشتق من المصدر كجلست مجلسك او سرني جلوسي
مجلسك وخرج بالفضلة العمدة كيوم الجمعة يوم عظيم

وبامر وقع فيه بقية المفاعيل لانتفاء وقوع ذلك فيها نحو
تخافون يومًا الله اعلم حيث يجعل رسالته فيومًا وحيث
منصوبان على المفعول به لا فيه وباسم زمان الى اخره ما ليس
بزمان ولا مكان ولا مادته مادة عامله وان ذكر فضلة
لامر وقع فيه بقية المفاعيل نحو وترغبون ان تنكحوهن
وكذا ما خالف عامله في مادته كجلست مرمى زيد فلا
يجوز قياسًا نصبه ظرفا لعدم الاتحاد بل يجب التصريح
معه بفي كما يجب ذلك مع اسم المكان غير المبهم واما
دخلت الدار منصوب على التوسع وجعل المتحد مع عامله
في المادة قسما للمبهم هو ما صححه ابو حيان وجرى عليه
في الاوضح والشذور والجامع حد المفعول معه هو الاسم
الفضلة التالي واوًا اريد بها التنصيص على المعيه في
العامل في وقت واحد حالة كونها مسبوقة بفعل لازم
او متعدٍ ناصب لتاليها ولو تقديرًا كما في نحو ما انت وزيدًا
وكيف انت وزيدًا اذ الاصل ما تكون وكيف تصنع ثم
حذف

حد المفعول معه

حذف وحده فبرز الضمير وانفصل او مسبوقة
بشبهه وهو ما اي اسم فيه حروفه ومعناه كاسمي
الفاعل والمفعول كانا سائرٌ والنيل والناقة متروكة
وفصيلها فخرج بالاسم نحو سرت والشمس طالعة اذ التالي للواو جملة
فليس مفعولا معه ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان
قلنا ان المؤول من انْ والفعل لا يسمى مفعولا معه كما هو
ظاهر كلامهم وبالفضلة العمدة كاشترك زيد وعمرو
وبالتالي للواو بقية المفاعيل ومجرور مع وبالمصاحبة
كجلست مع زيد وبعتك الفرس بلجامه وبارادة التنصيص
على المعية بها التالي لواو العطف كجاء زيد وبكر قبله
او بعده ومزجت عسلا وماءً واستفادة المعية
في الثاني انما هي من مزجت وبالقيد الاخير كل رجل وضيعته
لعدم سبق شيء من ذلك ونحو هذا لك واياك لعدم حروف
الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر وتقدير
الفعل في ما لك وزيدا دون هذا لامر اقتضى ذلك ذكرته

حد الحال

في شرح القطر حد الحال ثانيثها افصح من تذكيرها
الوصف ولا موولاً الفضله اي الواقع بعد تمام الكلام
وان توقفت الفايدة عليه في الكلام المسبق في الكلام
لبيان هيئة صاحبه اي كيفية وقوع الفعل منه او
عليه وصاحبه من الحال وصف له في المعني كجاء زيد
راكبًا وركبت الفرس مسرجًا ومنه جاء زيد والشمس طالعة
اي مقارنا لطلوع الشمس او تاكيده كجاء القوم ظوالاَ
تَنَ مَن في الارض كلهم جميعًا او تاكيد عامله معني فقط
نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين او معنا ولفظا نحو وارسلناك
للناس رسولًا او تاكيد مضمون الجملة قبله كزيد ابوه
عطوفا ومنه قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وشرط
هذه الجملة ان تكون جزءاها اسمين معرفتين جامدين
وان يتاخرعنها الحال لشبهها بالتاكيد وعاملها محذوف
وجوبًا لتنزيل الجملة الاسميه المذكورة بدلًا من اللفظ به
وتقديره في نحو المثال احقُّهُ او اعرفُهُ وخرج بالوصف

نحو

نحو رجعت القهقري وبالفضلة العمدة نحو القايم زيد
وزيد القايم وبما بعدها النعت في نحو رايت رجلا
فاضلًا ومررت برجل فاضل والتمييز في نحو دَرُّهُ لله
فارسًا لان النعت انما يذكر لتخصيص المنعوت والتمييز
لبيان جنس المتعجب منه وبيان الهيئة حصل ضمنا
وربّ شي يقصد لمعني خاص وان لزم منه معني اخر
وهي بحسب التوكيد والتبيين قسمان موكدة لما قبلها ومبينه
له وتسمي مؤسسه ايضا حد الحال الموكدة هو ما استفيد
معناها من غيرها بدون ذكرها بان يكون ما قبلها
دالًّا عليها بالوضع وانما افادة مجرد التوكيد وتانيث
الضمير هنا وفيما بعد باعتبار ما وقعت عليه ما وهي
ثلاثة اقسام كما يعلم من الحد السابق موكدة لصاحبها
وهي ما استفيد معناها من صريح لفظ صاحبها كما
مثلنا وموكدة لعاملها وهي ما استفيد معناها من صريح
لفظ عاملها كما مثلنا ايضا وموكدة ايضا لمضمون

حد الحال الموكدة

حد المبنية

الجملة كما مرّ حد المبنية هو ما لم يستفد سنادها من غيرها
بدون ذكرها بل هو متوقف على ذكرها نحو خرج منها خائفًا وهي خمسة
اقسام حال مقارنة في الزمان لوجود عاملها وحال مقدّرة اي
مستقبلة فوجودها متاخر عن وجود عاملها ومتداخلة لذي ال
صاحبها او قبلها ومتعددة حقيقة او حكما وحال موطئة بكسر
الطاء اي مهيّئة ولكل منها حد يميزها حد الحال المقارنة هي
المبينة لهيئة صاحبها وقت وجود عاملها كراكبًا من جاء زيد راكبًا
فقد بينت هذه الحالة هيئة زيد وقت مجيئه كانه قال جاء [زيد] في حال
ركوبه وربما كانت محكية اي ماضية كجاء زيد امس راكبًا او موطئة
وهي الجامدة الموصوفة بصفة هي الحال في الحقيقة كجاء زيد رجلا
محسنًا ومنه فتمثل لها بشرًا سويًا حد الحال المقدرة هي التي
يكون حصول مضمونها متاخرا في الخارج عن حصول مضمون عاملها
كمررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا اي مقدّرًا الصيد به غدًا
ومثله مدحت الخليفة داعيًا للوزير ومنه ادخلوها خالدين
اذ الخلود غير مقارن للدخول وكذا تنحتون الجبال بيوتًا اذ الجبل

حد الحال المقارنة

والحال المقدرة

حد الحال المتداخلة

لا يكون بيتا في حال النحت وكل منهما اي من المقارنة قد
يكون متداخلة او حالا متعددة حد الحال المتداخلة
هي التي يكون صاحبها في حالة اخرى نحو ما ياتيهم من ذكر
من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه
حال من مفعول ياتيهم او من فاعله وجملة وهم يلعبون
حال متداخلة من فاعل استمعوه اذ جملة استمعوه
حال من مفعول ياتيهم او من فاعله لاختصاصه بصفة
مع انه قد سبق بالنفي وقرئ محدثًا بالنصب على الحال من
المستتر في من ربهم وهو ضمير الفاعل او من المفعول الظاهر
واما لاهيةً فان جعل حالا من حال يلعبون فهو من
التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فهو متعدد ومما يحتمل
التعدد والتداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا ان جعل حالين
من زيد فهما من قبيل التعدد وان راكبًا حال من زيد
وضاحكا حال من الضمير في راكبًا فهما من قبيل التداخل
وهذا واجب عند من منع تعدد الحال قياسا على الزمان

والمكان لانها فى المعنى ظرف **حد الحال المتعدده** حد الحال المتعدده
وتسمى المترادفه هى التي يكون صاحبها صاحب الحال
اخرى نحو جا زيد راكبا مسرعا وكقوله علي اذا ما زرت
ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا حالان من فاعل
الزيارة المحذوفه اي زيارتي وجوز ان يكون حافيا حالا
من الضمير المستكن فى رجلان فيكون من قبيل المتداخلة
واما القيته مصعدا منحدرا فقد جعله فى المغني من المتعدد
لكن مع اختلاف الصاحب واوجب كون الاولى من
المفعول والثانيه من الفاعل تقليلا للفصل وبعد
كما قيل ان تعدد الحال مع تعدد صاحبها ليس في الحقيقة
من باب تعدد الحال لان كل حال راجع الى صاحبها و
كلامه فى الاوضح فى باب المبتدا يشهد لهذا وبتقدير
التعدد فيما جعله واجبا جعله الرضي جايزا على ضعف ١٠
وبينهما بون بعيد ولا يجوز فى المثال كون الثانية مقيدة
للاولى لتنافيهما فالتداخل مستحيل واعلم ان تعدد الحال

مع

مع اتحاد صاحبها قال به الاخفش وابن جني وتبعهما
ابن مالك قياسا على الخبر والنعت وذهب الفارسي
الى المنع وتبعه ابن عصفور وجماعة قياسا على الظرف
حد الحال الموطيه هى الجامدة الموصوفة بمشتق او حد الحال الموطيه
شبهه هى الحال فى الحقيقة نحو فتمثل لها بشرا سويا
فبشرا حال من الضمير المستتر فى تمثل العايد الى الملك
وسويا نعت لبشرا وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة
ومثله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا فامرا
من امر حكيم ومن عندنا نعت له وهو المسوغ لوقوع
الحال الجامدة وسميت موطية لانها ذكرت توطية للنعت
بالمشتق فان بشرا مثلا انما ذكر توطية لذكر سويا
حد التمييز اى المميز بكسر اليا هو اسم ~~مجمل الحقيقة~~ حد التمييز
نكرة فضلة يرفع ابهام اسم مجمل الحقيقة كعشرين رجلا
وكم عبدا ملكت وكرطل زيتا وشبر ارضا وقفيز برا
ومثقال ذرة خيرا ونحن سمنا ومثلها زبدا وموضع

راحة سحابًا وخاتم حديدًا او يرفع اجمال نسبة كاشتعل
الراس شيبًا وفجرنا الارض عيونًا وانا اكثر منك مالا وامتلا
الاناء ماء ولله دره فارسًا وخرج بالنكره المعرفه كزيد
حسن وجهه وما وزد فى كلامهم مما ظاهر التعريف حكم
بتنكيره معنى وبالفضلة العمدة كزيد قايم وبما بعد الحال
والنعت فالاول مبين للهيئة لا رافع والثانى مخصص
او مقيد ودفع الابهام انما حصل ضمنا كما مرّ حد

حد المستثنى

المستثنى هو المخرج مما سياتى اما تحقيقا وهو المتصل
او تقديرا وهو المنقطع بالا وهى الاصل او احدى اخواتها
من غير وسوى بلغاتها وخلا وعدا وحاشا بلغاتها ايضا
وليس ولا يكون ثم المخرج باحدها اما من مذكور فى اللفظ
متقدم وهو التام كجا القوم الا زيدًا او الا حمارًا او من
متروك اى محذوف وهو المفرغ نحو ما ضربت الا زيدا او الا
حمارًا ويجرى ح على حسب ما تقتضيه العوامل ولا يكون
الا بعد نفى او شبهه عند الجمهور لئلا يلزم الكذب وجوز
ابن الحاجب وقوعه بعد الايجاب بشرط حصول الفايدة

وكونه

وكونه فضلة قرات الا يوم الجمعة فالمخرج شامل لجميع
المخصصات وبالا يخرج ما عدا المحدود منها وقولهم
بشرط الفايدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها فى الموجب
ما لم يفد فنحو جاء قوم الا رجلا او رجال الا زيدا غير
جائز لعدم الفايدة بخلاف قام رجال كانوا فى دارك
الا رجلا لوجودها وان الحرف بال الجنسية كذلك ما لم يخصص
فنحو قام القوم الا رجلا غير جايز بخلاف الا رجلا منهم
والاستثنى حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع وهو قسمان
قسم متصل داخل فى حكم دلالة المنطوق وقسم منقطع
داخل فى حكم دلالة المفهوم حد المستثنى المتصل

حد المستثنى المتصل

هو ما يكون المستثنى المخرج تحقيقا مما قبله بعض المستثنى
منه فلا يكون الا من جنسه سواء كان مخرجا من متعدد
حسًا كقام القوم الا زيدا او حكما كضربت زيدا الا يده
فان جزاء زيد يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض
الافعال وان كان زيد مفردًا متصل الاجزا حسًا

ومن المتصل فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس وان
قلنا ان ابليس ليس من الملئكة **حد المستثنى المنقطع**
هو ما لا يكون المستثنى المخرج تقديرا مما قبله **بعض المستثنى**
منه سوا كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر او من جنسه
كجاء القوم الا زيدًا مشيرا بالقوم الى جماعة ليس زيد
منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس
منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال فتعريف
بعضهم المنقطع ومن الجنس بكون المستثنى من غير
جنس المستثنى منه جريٌ على الغالب **حد التابع** هو
اللفظ المشارك لما قبله وهو المتبوع **في اعرابه** ولو
محلا من رفع ونصب وجر وجزم **وعامله مطلقا وليس**
ذلك اللفظ المشارك له **خبرا** لما قبله فاللفظ جنس والمشارك
لما قبله في ذلك مخرج ما ليس كذلك كجاء زيد راكبا واشتريت
رطلا عسلًا ومطلقًا مخرج للمفعول الثاني والحال والتمييز
في نحو اعطيت زيدًا درهمًا ولقيت بكرًا راكبا وفجرنا الارض

عيونا فان

حد المستثنى

حد التابع

فان المشاركة وان كانت ثابتة في هذه الصور كلها
لكنها تزول عند التعيين العامل نحو اعطي زيد درهما
ومررت ببكر راكبا وفجرت الارض عيونا وما بعده
مخرج للثاني من نحو الرمان حلو حامض فانه وان شارك
ما قبله في ذلك ليس تابعًا بل خبر وشمل الحد نحو يا زيد
الفاضلُ ويا سعيد كرزٍ ويا تميم اجمعون اذ المشاركة
فيما يشبه الاعراب كالمشاركة في الاعراب على ان البناء
في هذا عارض واعترض على الحد بانه غير جامع لخروج
التاكيد اللفظي في نعم نعم وجاء زيد جاء زيد وعطف النسق
في مثل جاء زيد وذهب بكر والبدل في مثل واتقوا الذي
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية فان كلا
من هذه الصور لا يصدق عليه الحد ضرورة انه ليس
مشاركة في اعرابه اذ لا اعراب له لفظا ولا محلا مع ان
هذه الصور من اقسام التابع وافهم الحد ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع وهو رايُ ابن مالك

وابن الحاجب وخص الجمهور ذلك بعطف البدل وقالوا
ان العامل فيه محذوف من جنس الاول وجزم به في شرح
الشذور وهو خمسة اقسام بالاستقرا نعت ويراد به
الوصف والصفه وعطف بيان لما قبله وتوكيد لفظي او
معنوي وبدل وعطف نسق وبعضهم اطلق العطف
وجعله شاملا للبيان وبعضهم فصل في التوكيد فعلى الاول
تكون الاقسام اربعه وعلى الثاني ستة واذا اجتمعت رتبت
هكذا فيقال جا اخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل
اخر وترتيبها على خلاف هذا قالوا ابوحيان خلاف الصواب
ولكل منها حد يميزه حد النعت لما قبله هو التابع لما
قبله المشتق من المصدر اي الدال على حدث وصاحبه
كاسمي الفاعل والمفعول او الحسن او الافضل او المؤول به
وهو ما اشبهه في المعنى كاسما الاشارة غير المكانية
وذي بمعنى صاحب والمنسوب كجاني زيد هذا اي الحاضر
او رجل ذو مال اى صاحبه او دمشقي او منسوب لدمشق

حد النعت

المباين

المباين للفظ متبوعه كما مر فالتابع جنس والمشتق والمؤول
به مخرج لبقية التوابع ما عدا التوكيد اللفظي لمشتق كجاني القايم
القايم فانه مخرج بالقيد الاخير واشتراط الاشتقاق في النعت
هو مذهب الجمهور واما ابن الحاجب فلم ير ذلك شرطا فلم يرتكب التاويل
في غير المشتق لا عدول عن الاصل من غير ضرورة تدعو اليه وهو ثلاثة
اقسام حقيقي وقسم مجازي وقسم سببي حد النعت الحقيقي
هو الجاري على ما قبله وهو متبوعه بان كان معناله ولا بد مع ذلك
من رفعه لضمير اي ما قبله في الاحوال الثلثة كجاء زيد
العاقل او رجل عاقل ورايت زيدا العاقل او رجلا عاقلا
ومررت بزيد العاقل او برجل عاقل فالنعت في هذه الامثلة
نعت حقيقي لجريانه على متبوعه رافع لضمير المستتر فيه و
ح يلزم ان تتبع منعوته في اربعة من عشرة واحد من اوجه
الاعراب وواحد من الافراد وفرعيه وواحد من التذكير
وفرعيه وواحد من التنكير وفرعه ما لم يمنع مانع حد
النعت المجازي هو الجاري على ما بعده بان كان معناه له

حد النعت الحقيقي

حد النعت المجازي

ولابد مع ذلك من رفعه لضمير ما قبله وهو متبوعه
في الاحوال الثلاثه ايضا كمررت برجل حسن الوجه بنصب
الوجه فالحسن نعت مجازي لجريانه على منصوبه رافع الضمير
متبوعه وهذا حكمه حكم ماقبله في تبعيته لمنعوته في اربعة
من عشرة وغالبا النحاه يطلق على هذا نعتًا سببيًا وعليه
فهو مستثني من اطلاق قولهم ان السببي يتبع منعوته في
اثنين من خمسة حد النعت السببي هو الجاري على

حد النعت السببي

ماقبله ايضا مع رفعه اي رفع سابعه فالمصدر مضاف
لمفعوله حال كونه سابعه متلبسًا اي مشتملا لضمير
ماقبله وهو متبوعه في الاحوال الثلاثه ايضا كجا زيد العاقل
ابوه او رجل عاقل ابوه او هند العاقل ابوها او الزيدان
او الهندان العاقل ابوهما او الزيدون العاقل ابوهم
او رجال عاقل ابوهم او الهندات العاقل ابوهن حد

حد عطف البيان

عطف البيان هو تابع لماقبله موضح له ان كان معرفة
بان يرفع الاشتراك الحاصل فيه كاقسم بالله ابو حفص عمر

او مخصص

او مخصص له ان كان نكرة بان يقلل الاشتراك الحاصل
فيه كهذا خاتم حديد جامد غير مؤول بمشتق كما مثلنا فالتابع
جنس وموضح او مخصص مخرج بقية التوابع ماعدا النعت
فانه مخرج بالقيد الاخير وعطف البيان كالنعت الحقيقي
يوافق متبوعه في اربعة من العشرة المتقدمة ويجوز
اعرابه بدل كل من كل من غير عكس لما فيه من عطف بيان
بناء على ان البدل لا بد ان يصلح للاحلال محل الاول

حد التوكيد

حد التوكيد اى المؤكد بكسر الكاف تابع لماقبله يصدق
به كون المتبوع باقيا على ظاهره قاله ابن مالك وهو واضح
لانك اذا قلت مثلا جا زيد احتمل امرين نسبة المجي الى
زيد وهو الظاهر ونسبته الى غيره بارتكاب مجاز فاذا
اردت بقا المتبوع على ظاهره من نسبة الحكم اليه لا غيره
قلت نفسه او عينه وكذا قولك قام القوم ظاهر في العموم
محتمل لارادة الخصوص فاذا اردت المعنى الاول نصًا
قلت كلهم او جميعهم ففايدة التوكيد في مثل ذلك دفع توهم

الاضافة او الخصوص بما ظاهره العموم واما التوكيد اللفظي ففايدة
التقوية وكذا رفع توهم النسيان او الغلط على ما قيل وذلك
ان المتكلم قد يظن بالسامع غفلة او يظن به انه ظن بالمتكلم
غلطًا فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين كرر اللفظ الذي
يظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط
فيه تكريرًا لفظيًا كقام زيد زيد والتوكيد هو قسمان قسم
معنوي يحصل بالفاظ معلومة وقسم لفظي حد
التوكيد المعنوي هو التابع لما قبله المقرر من المتبوع
اي متبوعه في النسبة بان يرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع
كجاء زيد نفسه او هند نفسها او الزيدان او الهندان انفسهما
او الزيدون انفسهم او الهندات انفسهن فلو اقتصر على ذكر
المتبوع وهو المؤكد بفتح الكاف لاحتمل ان الجائي خبره
او غير ذلك بارتكاب مجاز فيه فبذكر النفس ارتفع ذلك
الاحتمال والعين كالنفس والجمع بينهما لفظًا جائز بشرط
تقدم النفس او في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص

بما

حد التوكيد المعنوي

بما ظاهره العموم كجاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فلو
اقتصر على ذلك المتبوع لاحتمل ان الجائي بعض القوم لا كلهم
بارتكاب مجاز فبذكر كل مثلا ارتفع ذلك الاحتمال لكن
لا بد ان يكون المؤكد بهذه ذا اجزاء يصح وقوع بعضها
موقعه ولو بالنظر الى العامل كاشتريت العبد كله او جميعه
او عامته لتمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع اي التوهم
بالتوكيد حد التوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ الاول
بعينه كقوله انت بالخير لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت [علي] شرط
في الحرف غير الجوابي ان لا يعاد الا مع ما اتصل به كعجبت
منك منك وما ورد بخلاف ذلك شاذ او اعادة موافقه
كقوله انت بالخير حقيق قمن ومنه نحو فجاجا سبلا لان معنى
الفجاج والسبل واحد وهو الطرق والتعبير بالموافقة كما
في التسهيل اولى من تعبير الشذور بالمرادف لشموله نحو
زيد عطشان نطشان وحسن بسن فان كلا من نطشان
وبسن كما لا يخفى توكيد لفظي ومع ذلك ليس بمرادف لما قبله

حد التوكيد اللفظي

حد البدل

على الاصح بدليل انه لا يفيد وكل من المترادفين يصح افراده
كما هو مقرر في الاصول وقد استفيد من الحد اشتراط اتفاق
المؤكد والتأكيد اللفظي ومن هنا نشأ اشكال اورده بعض
الفضلاء واجاب عنه السبكي فعليك بالمطولات ان اردت
ذلك حد البدل هو تابع لما قبله مقصود اي مستقل
قصدا بالحكم المنسوب الى ما قبله بلا واسطة يكون بها
مستقلا قصدا بالحكم فخرج بمقصود بالحكم بقية التوابع
ما عدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد
وعطف البيان والمعطوف بلا وبل بعد النفي وبلكن
غير مقصود بالحكم وانما المقصود بالحكم هو المتبوع واما
المعطوف ببقية حروف العطف ففيه مستقل بالحكم او هو
وما قبله مقصودان به وبلا واسطة المعطوف ببل بعد
الاثبات فانه وان كان مستقلا قصدا بالحكم لكن بواسطة
وهو اربعة اقسام بالاستقراء بدل كل من كل ويعبر
عنه ببدل الشيء من الشيء كجاء زيد اخوك وبدل بعض

من كل

حد بدل كل من كل

من كل نحو ثم عموا وصموا كثير منهم وادخال ال على كل وبعض
منعه الجمهور وبدل اشتمال لما قبله كاعجبني زيد علمه
وبدل مباين للاول نحو عندي رجل حمار حد بدل
كل من كل هو ما كان مدلوله عين مدلول الاول وهو
المبدل منه بحسب الماصدق كجا زيد اخوك فاخوك
بدل كل من زيد وهما متحدان ذاتا لا مفهوما اذ مفهومهما
مختلف ويسمى عند ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله
تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر فالله بدل
من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل اذ كل انما
يقال فيما ينقسم ويتجزأ تعالى الله عن ذلك فالتعبير بالمطابقة
اولى من تعبيرهم لاطرادها وصدقها على ما يصدق عليه
تعبيرهم كما مر وقد يتحد البدل والمبدل منه لفظا اذا
كان مع الثاني زيادة بيان نحو وترى كل امة جاثية كل امة
تدعى في قراءة يعقوب ولا يحتاج هذا البدل الى رابط يربطه
بالمبدل منه لكونه عين المبدل منه حد بدل بعض

حد بد

من كل هو ما كان مدلوله جزءا من مدلول الاول اي المبدل
منه بحسب التماصدق ايضا سوا كان ذلك الجزء قليلا او
مساويا او كثيرا كاكلت الرغيف ثلاثه او نصفه او ثلثيه
اذ بعض يقع على اقل الشي وعلى نصفه وعلى اكثره ومذهب
الكساى وهشام انه لا يقع الا على ما دون النصف ولهذا
منعا ان يقال بعض الرجلين لك اي احدهما واتصال
هذا البدل بضمير يربطه بالمبدل منه ولو تقديرا واجب
عند الجمهور واشترطت المغاربه فيه صحة الاستغنا عنه
بالمبدل منه فلا يجوز عندهم قطع زيد انفه حد بدل
الاشتمال هو ما كان بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسته اجمالا تكون بغير الكليه والجزئيه اما بان يدل
على معنى في متبوعه كاعجبني زيد علمه والدار حسنها او يستلزم
معنى فيه كاعجبني زيد ثوبه وقتل زيد غلامه ومنه يسا
يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه لان القتال فيه يستلزم
معنى فيه وهو ترك تعظيمه وحكمه حكم بدل بعض في اتصاله

حد بدل الاشتمال

بالضمير

بالضمير مطلقا ولا بد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه
وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو اعجبني
زيد اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم معناه ولا يحسن
استعمال بل الا عند حذفه وامتنع نحو اسرجت زيدا فرسه
لانه وان فهم معناه لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وتقدير
ورود مثله يحمل على الغلط حد بدل المباين هو ملابسته
بينه وبين الاول اي المبدل منه بوجه ما بل يباينه لفظا او
معنى ولهذا شبه بالمعطوف ببل وهو ثلاثه اقسام بدل
اضراب اي اضراب انتقال كقوله عليه الصلاة والسلام
ما كتب له نصفها ثلثها ومن النحاة من نفاه وادعى بان
ما استدلوا انه على ثبوته محمول على اضمار بل ومنهم وبدل
كرايت زيدا الفرس ومنهم من خصه بالشعر قالوا لوجوده
فيه دون النثر ومنهم من عكس قال لان الشعر غالبا
انما يقع عن تروٍ وفكرٍ ومنهم من نفاه مطلقا وادعى
انه تطلبه فلم تجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه

حد بدل المباين

ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه نثرًا ونظمًا وبدل النسيان

كجاء زيد بكر حد بدل الاضراب هو ما يصدق ذكر

متبوعه قصدًا صحيحًا كما يصدق ذكره ولم يكن بينهما تلازم نسبته

اصلا كما علم من حد المقسم كمررت برجل امراة اخبر اولا

انه مرّ برجل ثم اضرب عنه الى الاخبار بانه مرّ بامراة و

جعل منه ابن مالك وغيره قوله عليه السلام ان الرجل

ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى عشرها

فثلثها وما بعده بدل اضراب انتقال لا اضراب ابطال عن

نصفها ولهذا يسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء ثم تبدو له

ان يخبر باخر من غير ابطال للاول حد بدل الغلط

هو ما ذكر فيه الاول اي المبدل منه من غير قصد

بل سبق اليه اللسان وبهذا فارق بدل النسيان و

ان كان مثله في اللفظ كعندي رجل حمار واردت ان

تخبر بان عندك حمارا ولكن سبق لسانك الى رجل اي

فهو بدل عما ذكر غلطا اى من اللفظ الذي هو غلط

لان

حد بدل الاضراب

حد بدل الغلط

لان البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم حد بدل النسيان هو ما

يقصد ذكر متبوعه ايضا ثم يتبين بعد ذلك فساد قصده

كجاءني زيد بكر قصدت ان تخبر اولا بمجيء زيد فلما ذكرته تبين لك

فساد قصدك وان الصواب الاخبار بمجيء بكر ومعنى كونه بدل النسيان

انه بدل عن شيء ذكر نسيانا وهذا المثال يصلح للثلاثة كما يصلح لها

قولك تصدقت بدرهم دينار حد عطف النسق اى معطوف

النسق هو تابع لما قبله يتوسط بينه وبين متبوعه في

اللفظ احد حروف العطف والمراد بالتوسط التوسط في

الاتباع فتبعية الثاني للاول في عطف النسق بواسطة الحرف

فهو متبع فلا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف

لان التبعية حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال

بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين مجازي

وحروف العطف تسعة باسقاط اما على المختار بناء

على انها غير عاطفة لمجامعتها للواو العاطفة لزوما

والعاطف لا يدخل على مثله فمنها الواو وهي موضعة

حد بدل النسيان

حد عطف النسق

للقدر المشترك بين المعية والترتيب وعكسه وهو لمطلق
الجمع حذرًا من الاشتراك والمجاز فقولك جاء زيد وعمرو
محتمل للمعاني الثلاثة ومنها الفاء وهي للترتيب والتعقيب
وهو في كل شيء بحسبه كجاء زيد فعمرو ودخلت البصرة فالكوفة
وتزوج بكر فولد له ومنها ثم وهي للترتيب والتراخي كجاء
زيد ثم عمرو ومنها او وهي لاحد الشيئين او الاشياء فهي
بعد الطلب اما للتخيير والجمع معه ممتنع او للاباحة وهو معه
جائز وبعد الخبر اما للشك او للابهام او التقسيم ومنها ام
المتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية او بهمزة يطلب بها
وبام التعيين ومنها لا وهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها
ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب ومنها بل وهي بعد النفي
او النهي لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها وبعد
الايجاب لصرف الحكم الى ما بعدها وحكم لكن كبل واقعة
بعد نفي او نهي اذ لا يعطف بها الا بعد احدهما فان
وقع بعدها جملة او وقعت بعد اثبات او تلت واوًا

فهي

فهي حرف ابتداء للاستدراك ومنها حتى وهي للغاية
والتدريج وشرط المعطوف بها كونه بعضا من المعطوف
عليه ولو تأويلًا وكونه اسمًا ظاهرًا قاله ابن هشام وكونه
شريكًا في العامل فلا يقال صمت الايام حتى يوم الفطر
بالنصب حد الشرط هو تعليق حصول مضمون جملة
هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة اخرى وهي
جملة الشرط كان جاء زيد اكرمته ولو جاء الشيخ لتمثلت
بين يديه وللشرط ادوات منها ما هو حرف باتفاق وهو
ان وما هو حرف على الاصح وهو اذ ما وما هو اسم
باتفاق وهو من وما واي واين واني وحيثما ومتى وما
هو اسم على الاصح وهو مهما ثم هذه الادوات ما عدا
لو تجزم فعلين يسمى الاول شرطًا والثاني جوابًا وجزاء
فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما او ماضيين
فالجزم لمحلهما وان كانا مختلفين فلكل منهما حكمه
حد الجر ويعبر عنه الكوفي بالخفض هو الكسرة التي

حد الشرط

حد الجر

يحدثها العامل بدخوله في اخر الاسم المعرب سواكان
ذلك العامل المحدث لها حرفا ولو مقدرًا نحو بزيد وكم
درهم اشتريت ام كان اسمًا مضافا لما عمل فيه كغلام زيد
اذ الاصح كما في الاوضح وغيره ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة
نفسها ولا الحرف المقدر كما جنح الى ذلك بعضهم واما المجرور
من التوابع كمررت بغلام زيد او بزيد الفاضل فيرجع الى
المجرور بالحرف او المضاف اذ الاصح كما في شرح الشذور
واللمحة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل
فعامله مقدر من لفظ الاول فهو على نية تكرار العامل
وما في اول الاوضح محمول على سبيل التجوز كما قيل حد
الاضافة وهي لغة الاسناد والالصاق اسناد اسم جامد
او مشتق الي اسم غيره ولو مؤولا بتنزيله اي الغير من الاسم
الاول منزلة التنوين فيه او منزلة ما اي شي يقوم
مقامه اي التنوين ولهذا وجب تجريد الاول من تنوين ظاهر

حد الاضافه

او مقدر كدراهم زيد اصله دراهم بغير تنوين لا غير منصرف
فلما اردت الاضافة نويت صرفه وقدرت فيه التنوين ثم
حذفته حين اضفت ومن نون تلي علامة الاعراب وهي
نون المثنى والمجموع على حده وما الحق بهما لقيامها في ذلك
مقام تنوين المفرد واما قوله لا يزالون صار بين القاب فمؤول
فلو كان الاعراب تاليًا لهما وجب اثباتها كنون المفرد وجمع التكسير
نحو شيطان الانس شر من شيطان الجن ومن ال لئلا يلزم تحصيل
الحاصل وانه محال الا فيما استثني وقد تحذف للاضافة تا التانيث
عند امن اللبس في كلمات سمعت وفايدة الاضافة التعريف او
التخصيص او التخفيف او رفع القبح وتصح بادنى ملابسة والاصح
ان الاول هو المضاف والثاني المضاف اليه وان العامل في الثاني
الجر هو الاول للامر حد التنوين وهو في الاصل مصدر نونته اي
ادخلته نونًا ثم سمي به بنون اعني النون تنوينًا اشعارًا بحدوثه
وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه
المصدر حدثا نون ساكنة زائدة تثبت لفظا بعد حركة الاخر

حد التنوين

لاخطا فلا تثبت فيه استغناء عنها بتكرار الحركة عند الضبط بالقلم
فخرج بقولنا لاخطا ساير النونات المزيدة ساكنة اوغيرها الثبوتها
خطا فمن فظهر ان هذا الحد احسن الحدود واخصر كما قيل وهو ستة
اقسام اى انواع على المشهور وزاد بعضهم تنوين الحكاية كان يسمى
بعاقلةٍ فتحكيه بتوينه وتنوين ضرورة فى المنادى وما لا ينصرف وبعضهم
تنوين شذوذٍ فى حكى هولاءٍ قومك وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل
فى الف فيمثرى وجعل ابن الخباز كلا من تنوين المنادى وتنوين
صرف وما لا ينصرف قسما براسه فعلى هذا تكون الاقسام عشرة
وقد نظمها بعضهم تنوين تمكين او امكنية لدلالته على امكنية الاسم
او قوته وهو المراد عند الاطلاق فاذا اريد غيرها قيد وتنوين
تنكير لدلالته على غير معين وتنوين مقابله لجعله فى مقابلة نون
جمع المذكر السالم وتنوين عوض لكونه عن حرف او مضاف اليه مفردًا
او جملة وهذه الاربعة من الاربعة المزيدة مختصة بالاسم وتنوين
ترنم لوجود الترنم اى ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اى رفع
صوته به مطربا مغنيا ان وهذا التنوين يستعمل فى القوافي المطلقة

وذلك

وذلك لان حروف العلة مده فى الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل
الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم قاله السيد فى شرح اللب وتنوين
غالٍ لمجاوزته حد الوزن والغلو لغة الزيادة فهو فى اخر البيت
مثلا بمنزلة الجزم بجمتين فى اوله وفايدته الفرق بين الوقف
والوصل وجعله ابن يعيش نوعا من الترنم زاعما ان الترنم
يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وهذان الاخيران
يختصان بالاسم بل يكونان فى الفعل والحرف ايضا ويجامعان
ال ويثبتان خطا ووقفا كما سيجى ويحذفان وصلا ومن ثم
قال ابن مالك وابنه وابن هشام انهما نونان لا تنوينان
وهو ظاهر لعدم صدق حد التنوين عليهما فتسميتهما تنوينا
مجاز لا حقيقة ولكل من هذه الاقسام حد يتميز به حد
تنوين التمكين هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
كزيد و رجل دلالة على بقاء اصالته من كون الاسم
لم يعرض له شبه الحرف فيبنى ولا شبه الفعل فيمنع الصرف
ومن ثم سمى صرفا ايضا فالصرف هو تنوين التمكين الذي

حـ تنوين التمكين

اذا عدمه الاسم لمشابهة الفعل قيل منع من الصرف وشمول
الصرف لتنوين التنكير والمقابله والعوض كما قيل متطور
فيه اذ المعروف اختصاصه تنوين التمكين كما افصح به اللفيه
حد تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الاسما المبنية حد تنوين التنكير
كاسما الافعال والاصوات **اشعارا بان المراد به** اي البعض
غير معين كصهٍ بالتنوين اي اسكت سكوتا ما وسيبويه و
بغيره اي اسكت السكوت الان وكذلك سيبويه وايهٍ في وقت
ما وعمرٌ واحمدٍ مما نكر بعد العلمية والامتناع و قولنا اشعارا
الى اخره هو معنى قولهم فرقا بين المعرفة والنكره ووقوعه في
باب اسم الفعل سموع وفي كل علم مختوم بويه كسيبويه مطرد
وفيما مر اشعارا بان اسم الفعل الخالي من التنوين من قبيل
المعرف بلام العهد **حد تنوين المقابله هو اللاحق** حد تنوين المقابله
لما جمع بالف وتاءٍ مزيدتين على مفرده كمسلمات فالتنوين
فيه عند الجمهور لمقابلة النون في جمع المذكر السالم والقول
بانه للتمكين مردود ببقايه مع التسمية به كعرفات واذرعات
كما

كما بقي نون مسلمين مسمى به ولو كان كذلك لذهب لاجل
منع الصرف للعلمية والتانيث وما يرد توهم كونه عوضا
من الفتحة فقد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني
وقد مر ان تنوين التنكير انما يلحق المبنيات فتعين ما قالوه
وهو معنى مناسب **حد تنوين العوض هو اللاحق لاسم** حد تنوين العوض
كل بعض **وَاِذْ عوضا عن المضاف اليه** لتعاقبهما على اخر
الكلمة نحو وكلٌّ في فلكٍ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعضٍ
وانتم حينئذ اي حين اذ بلغت الحلقوم فحذفت الجملة المضافة لاذ
تخفيفا والحق باذ التنوين عوضا عنها لئلا تبقى الكلمة ناقصة ومثل
يومئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ والقول بان التنوين في مثل كل وبعض
للعوض هو مذهب الجمهور ومذهب المحققين انه في ذلك للتمكين
والجمع بالجر عطفا على الاسم **المتناهي المعتل اللام** كجوارٍ وغواشٍ
عوضا من الحرف الذي هو لامه اصلهما جواريُ وغواشيُ بتنوين
الصرف نظرا الى ان الاصل في الاسماء الصرف استثقلت الضمة على الياء
فحذفت فاجتمع ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا ثم وجد بعد

الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان ما حذف لعلة
كالموجود فحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع الياء لزوال
الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى
بالفرعية فعوض التنوين عن الياء وبما تقرر علم ان موجب الاعلال
مقدم على موجب منع الصرف حـ وتنوين الترنم هو اللاحق
القوافي المطلقة اي التي اخرها حرف علة وهو الالف والواو
والياء في لغة كثير من تميم وقيس وتسمى هذه الاحرف احرف الاطلاق
وعرف بعضهم حرف الاطلاق بانه حرف مد يتولد من الاشباع
حركة الروي وظاهره ان حرف الاطلاق مختص بقوافي الشعر
والقوافي جمع قافية وهي على الاصح من الحرف المتحرك قبل الساكنين
الواقعين في اخر البيت الى انتهائه كقوله وقولي ان اصبتُ
لقد اصابنْ وقوله لما تزل بركابنا وكان قدنْ والاعاريض
المصرعة كقوله اقل اللوم عاذل والعتابن او المقفاة
كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفية و
التصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض الموافق الضرب

تنوين الترنم

في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض الذي حقه
ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم
لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر
جزء من البيت واعلم ان ظاهر قولهم تنوين ترنم انه محصل
للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش لما مر عنه وتبعه شارح
اللب ومذهب المحققين انه جيء به لقطع الترنم اذ الترنم
وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت
بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها فعلى
هذا يكون قولهم تنوين ترنم اما على حذف مضاف كما قيل
هو الصواب واما كقولهم كما قال ابن عقيل داود القياسي
وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود
نفى القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون
الامر انف وما قاله ابن عقيل مبني على ان القدرية طائفة
ينكرون ان الله قدر الاشيا في القدم وقد انقرضوا وصار
القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم

حد تنوين الغالي

واثبا تهم القدر فيها نقول ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان قول
ابن عقيل ليس بشي لانهم اثبتوا القدر لانفسهم مبني على الثاني وكلام
ابن عقيل على الاول نبه عليه الشمني في حاشيته **حد تنوين الغالي**
هو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد
كقوله ويعدو على المرء ما ياعرن وقوله كان فقيرا معدما قلت
وابن **والاعاريض المصرعه** كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

حد القسم

حد القسم هو مصدر ليس بجار على فعله اذ قياسه الاقسام
ويرادفه الحلف والايلاء **هو جملة** ملفوظة كاقسمت بالله
او مقدرة ككتاب لله انشائية كما ذكرا وخبرية كاشهد
لعمرو خارج وعلمت لبكر داخل اسمية كانا حالف بالله اوفعليه
كما ذكر **جي بها لتوكيد جملة خبرية اخرى غير تعجبية**
اسمية اوفعليه فخرج بالخبريه غيرها فلا يقع مقسما عليها
خلافا لبعضهم وجرى عليه في التسهيل وباخرى الجملة الثانيه
من نحو زيد قايم فانها تصدق عليها انها جملة جي بها لتاكيد لكن
لكنها ليست اخرى بل هي هي وبالاخير الجملة التعجبيه بناء على الاصح
انها خبريه ثم القسم ان علم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما

سمى

سمى صريحا كاقسم بالله وانا حالف بالله والافغير صريح كعا
هدت الله وشدتك الله وفي ذمتي ميثاق نحو لا يعلم
بمجرد لفظها كون الناطق بها مقسما بقرينه كذكر جواب

حد العدد

حد العدد هو ما وضع لكمية احاد الاشيا كذا قال
ابن الحاجب وقضيته ان الواحد وكذا الاثنان وهو المنا
لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجري
على القياس ومن حده لانه ما سا وانصف مجموع حاشيته
القريبين او البعيدين على السوا فالواحد عنده ليس بعدد
اوبانه كثرة متركبة من الاحاد فالاثنان ايضا كذلك
واصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد وعشرة ومابينهما
ومائة والف **حد الحكايه** هو ايراد الشخص لفظ المتكلم



حد الحكايه

على حسب ما اورده في الكلام بان ياتي باللفظ على الوجه
الذي اتى به المتكلم من غير تقديم ولا تاخير سوا كان المحكي
مفردا او جملة هذا هو الاصل فيقال من زيدا بالنصب لمن
قال رايت زيدا او من زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد مراعات

للفظه فوتبل عند الجمهور في محل رفع على انه مبتدا موخر ومن
خبر مقدم وعند سيبويه بالعكس ويجوز في الجمل ان تحكي على
المعنى وقد يتعين ذلك اذا كانت الجملة ملحونة مع التنبيه على
اللحن في الاصح فيقال في حكاية من قال جا زيد بالجر قال فلان جا
زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا حد المصغر هو المزيد فيه اى
اللفظ الذي زيد فيه يا ساكنه تسمى ياء التصغير وعلامته
لتدل على تقليل لذات الشي كليب او لكمية كدريهمات ود
نينيرات او لمدته كقوله دويهية تصغر منها الانامل كان
الداهية اذا عظمت اسرعت فتقل مدتها او تحقير لشانه
وقدره كعويلم وزويهد او تقريب لزمانه كقبيل وبعيد
او مكانه كفويق وتحيت او منزلته لصديقي او تعطف
كيابني واخي وحبيبي ويقال له التصغير من خواص الاسما
واما قوله يا ما امليح غزلانا شدن لنا فشاذ ولا يصغير
منها الا ما كان قابلا للتصغير حد المنسوب هو الملحق
اخره اي الذي الحق اخره يا مشددة يكسر لاجلها
مثلوها

حد المصغر

حد المنسوب

مثلوها وينقل الاعراب اليها ويحذف لها اخر الاسم ان كان تاء
تانيث او علامة تثنية او جمع تصحيح وكذلك عجز المركب مطلقا
وصدرا منافي تعرف او خيف لبس لتدل ذلك اي المجموع
المركب من المنسوب اليه ومن اليآء على النسبة واضافته الى المجرد عنها
اي تلك اليا وهو المنسوب اليه فهما متغايران اي لا يصدق
احدهما على الاخر وخرج بقولنا لتدل الى اخره نحو كرسي فاذا اريد
النسبة الى بغداد يقال له بغدادي بالحاق ياء مشددة في الاخر
ليكون معناه الشيء المنسوب الى بغداد وكذلك النسبة الى مكة
وفاطمة لكن مع حذف تاء التانيث حذرا من اجتماع تاء تانيث
عند نسبة مؤنثة لا نحو مكية وفاطمية اذ لو بقيت لقيل مكية
وفاطمية والغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه
او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفايدتها فائدة الصفة
وحكم المنسوب حكم الصفة المشبهة المشتقة في رفعها المظهر و
الظاهر على الفاعلية باطرد حد الامالة وهي مصدر املت الشيء
امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا

اذا انحذف عن القصد ان تنحوا جوازا بالفتحة نحو الكسرة اي تقصد
العدول عن استوائها الى جانب الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة
سببا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة سواء
كان هناك الف فيلزم لا محاولة صيرورتها بين الالف والياء
وهذا الحد مع ما قبله لابن الحاجب وهو اولى كما قيل من قول بعضهم
ان تنحوا بالالف نحو الياء ومن قول بعضهم ان تنحوا بالفتحة
والالف نحو الكسرة والياء لان الفتحة قد تمال منفردة نحو من الضرر
فلا يكون ما ذكره جامعا والسبب المجوز للامالة اما قصد المناسبة
للكسرة او ياء او كون الالف منقلبة عن مكسور او ياء او صائرة ياء مفتوحة
او للفواصل او للامالة قبلها على وجه ومحلها الاسم والفعل غالبا
وهي لغة لبعض العرب حد الوقف الاختياري هو قطع النطق عن اخر
اللفظ اي الملفوظ به وان لم يكن بعده شيء فهو اولى من قول
البعض قطع الكلمة عما بعدها لان الواقف قد يقف ولا يكون بعد
ذلك شيء ولانه يخرج الوقف على مثل ق وع عن كونه وقفا لانه ليس
بكلمة بلا كلام ويلزمه تغيرات كثيرة مختلفة في الحسن والمحل

وترجع

وترجع الى سبعة كما قال المرادي الاسكان المجرد والروم والاشمام
والابدال وزيادة الالف والاثبات والنقل حد الضرورة وهي
كثيرة جدا حتى افردها ابن عصفور بمؤلف ما لا يقع الا في الشعر
فلا يقع في غيره كاثبات النون في الاضافة وفك المدغم وقطع همزة
الوصل وتشديد المخفف وتانيث المذكر وعكسهما وحذف نون
تثنان ولكن ولم يكن قبل ساكن سواء كان للشاعر عنه اي عما ارتكبه
في شعره مندوحة اي غيره بان يمكنه الاتيان بعبارة اخرى تؤدي مقصوده
كدخول ال على المضارع في قوله ٥ ما انت بالحكم الترضى حكومته ٥
فانه ضرورة لا يقع الا في الشعر وله مندوحة عنه اذ يمكنه ان يقول
ما انت بالحكم المرضي حكومته او لا مندوحة للشاعر عنه بان لم يمكنه
ذلك اي الاتيان باعبارة اخرى تؤدي مقصوده ثم الضرورة
تتفاوت حسنا وقبحا فالحسنة ما لا تستهجن ولا تستوحش منه
النفس كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور
والقبيحة ما تستوحش منه النفس وتستقبحه كتنوين افعل من و
النقص المجحف كقول لبيد ٥ درس المنا بمتالع فابان ٥ اراد المنازل

والعدول عن صيغة لاخرى كقوله • جد الاحكمة من شيخ سلام اي سليمان
واستعمالها مخل بالفصاحة قاله حازم الاندلسي في منهاج البلغاء
وتفسير الضرورة بما ذكرناه هو المختار المعول عليه عندهم واختار ابن
مالك انها ما لا مندوحة للشاعر عنه فلهذا جنح الى ان لا ضرورة
في البيت لما مر قال الدماميني وهذا ليس مرضي لان الشاعر لا يلزمه
تخيل جميع العبارات التي يمكن اذ المقصود بها فقد لا يحظره في
وقت النظم الا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب
لاتسع الخرق وامكننا في كل ما يدعى انه ضرورة ان يدعى انه امر
اختياري لتمكن الشاعر من يقول غير تلك العبارة ويعتبر تركيبا
اخر يتم به الوزن وهذا ليسهل على من له محاولة النظم ولا يكاد
يعوزه ذلك في جميع الاشعار او غالبها ثم ان المعول عليه ما ذكرناه
ورايت بحاشية محط ابن هشام على مجموع ما نصبه بعد ان ذكر
التفسيرين المتقدمين وقيل الضرورة ما استعمله الشاعر في شعره
ونثره والجايز بخلافه وهذا احسن حدًا حد الخط هو تصوير
اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائية بان يطابق المكتوب

المنطوق

المنطوق به في ذوات الحروف وعددها ثم ما قصد تصويره ان لم يكن
له مدلول يصح كتابته كزيد ورجل كتب مسماه فاذا قيل اكتب زيدا
فانما يكتب مسمى الزاي والياء والدال وهو هذه الصورة زيد وان
كان له ذلك كلفظ الشعر وقيل اكتب شعرا فان دلت قرينة على
المقصود لفظ الشعر كتبت هذه الصورة شعر والا فمقتضاه ان
يكتب ما ينطلق عليه الشعر والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتدا بها والوقف عليها فلذلك كتبت ابن بهمزة و
صل لانك قد ابتدات به فلا منها وقِ وع بالها لانك قد وقفت
عليهما قلت قه وعه وانا زيد بالالف لان الوقف عليه بها
وكذلك امر الواحد المذكور كاضربا والمنون المنصوب يكتب بها
وغيره بالحذف والكتابة مبناها على الوقف وما ذكرناه من ان كل لفظ
يكتب بالحروف التي ينطق بها هو الاصل وخرج عن هذا الاصل اسماء
الحروف فانه يجب ان يقتصر في كتابتها على صورة مسماها وهو اول
الكلمة سواء قصد بها ذلك او مسمى اخر فاذا قيل اكتب جيم عين
فا را فتكتب ج ع ف ر وان كان القياس ان تكتب بصورة لفظها

ولذلك قال الخليل لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا

جيم انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه فاذا سمي رجل بحس

كتب هكذا يس ومنهم من يكتبه ياسين واختاره ابن الحاجب والله

اعلم بالصواب واليه المرجع والماب وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى
اله والاصحاب صلوة دائمة بدوام ملكك الى يوم كذي يا رب العالمين

اله

